

نظرات في جوهرة التوحيد

د/ إبراهيم عبد الشافي إبراهيم

أستاذ العقيدة والفلسفة المساعد

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين

جامعة الأزهر

(الجزء الثاني)

الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ — ٢٠٠٢م

1. The first part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various positions of the Board of Directors of the Corporation.

2. The second part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various positions of the Board of Directors of the Corporation.

3. The third part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various positions of the Board of Directors of the Corporation.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام علي المبعوث رحمة للعالمين ، سيدنا محمد وعلي آله وصحبه ومن اهتدي بهديه إلي يوم الدين وبعد ..

فهذه نظرات في جوهرة التوحيد ، التي نظمها العلامة الشيخ إبراهيم اللقاني - رحمه الله - وهذه الجوهرة حوت معظم مباحث التوحيد من إلهيات ونبوات وسمعيات .

ومنذ أن نظمها صاحبها والشروح تتوالى عليها نظراً لما حوته من نفائس وذخائر في علم التوحيد ، وهو العلم الذي يبحث فيه عن وجود الله ، وما يجب وما يجوز وما يستحيل في حقه جل شأنه ، وعن الرسل لإثبات رسالتهم وما يجب أن يكونوا عليه وما يجوز أن ينسب إليهم ، وما يستحيل في حقهم ، وعن اليوم الآخر وما فيه من بعث وحشر ونشر ...

وقد تناولت جزءاً من هذه الجوهرة بداية من قديم الأسماء والصفات وانتهاء بمبحث الرؤية ، وصدرت هذه المباحث بالنص الذي يخصه من نظم الجوهرة ثم اتبعته بتوضيح مبسط ، توخيت فيه سهولة العبارة ، والبعد عن الغموض ، ثم عقيت وأدليت برأيي في المباحث التي تشعبت فيها الآراء بغية الوصول إلي القول الفصل ما أمكن .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل المتواضع خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يرزقنا الصديق في القول والإخلاص في العمل " ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير "

د/إبراهيم عبد الشافي إبراهيم

القاهرة في ٩/٢/٢٠٠٢م

أسماء الله الحسنى

تمهيد :

أسماء الله - عز وجل - أعلام عليه ، أخبرنا بها في كتابه ، والرسول - صلى الله عليه وسلم - في سنته، وكل اسم من هذه الأسماء يدل على صفة لله - سبحانه - ، وكل اسم مشتق من مصدره ، كالعليم والقدير والسميع والبصير وغيرها ، فالعليم مشتق من العلم ، وهو يدل على صفة العلم للباري - سبحانه - وكذلك بقية الأسماء .^(١)

والاسم الجامع لمعاني الأسماء كلها والصفات كلها هو " الله " وصفات الألوهية هي صفات الكمال ، المنزهة عن التشبيه والمثال ، ولهذا يضيف الله - تعالى - سائر الأسماء الحسنى إلى هذا الاسم العظيم كقوله تعالى " والله الأسماء الحسنى " ويقال : " الرحمن والرحيم ، والقدوس والسلام والعزيز ، والحكيم " من أسماء الله ، ولا يقال : " الله " من أسماء " الرحمن " ولا من أسماء العزيز ونحو ذلك^(١)

فاسم الله مستلزم لجميع معاني الأسماء الحسنى ، ودال عليها بالإجماع ، وأسماء الله الحسنى تفصيل وتبيين للصفات الإلهية ، التي اشتق منها اسم " الله " .

واسم " الله " دال على كونه مألوها معبوداً تأله الخلائق محبة وتعظيماً وخضوعاً ، وقزاعاً في النوائب والحاجات ؛ وذلك مستلزم لكمال ربوبيته ورحمته ، والمتضمنين لكمال الملك والحمد ، وإلهيته وربوبيته ورحمانيته ومملكه مستلزم لجميع صفات الكمال ، لأنه يستحيل ثبوت ذلك لمن ليس

(١) مدارج السالكين لابن القيم ١/٤١ ط دار الحديث - مصر .

بحي ، ولا سميع ولا بصير ، ولا قادر ، ولا متكلم ، ولا فعال لمن يريد ،
ولا حكيم في أفعاله (١)

دلالة الظواهر على أسماء الله الحسنى :

هناك قاعدة نقول : إن الآثار تدل على الأسماء والأسماء تدل على الصفات ، والصفات تدل على الذات ، فمثلا ظاهرة القدم وحوث العالم ، تدل على اسم الله الأول والخالق ، وظاهرة الحياة تدل على اسم الله المحي والبارئ والمميت ، وظاهرة الهداية تدل على اسم الله الهادي والمضل ، وظاهرة الإبداع تدل على اسم الله البديع ، وظاهرة الإجابة تدل على اسم الله المجيب ، وظاهرة النعمة تدل على اسم الله المنعم المعطي ، وظاهرة الوحدة تدل على اسم الله الواحد ، وظاهرة الحكمة ، تدل على اسم الله الحكيم .. وعلى هذا فكل ظاهرة في هذا الكون تدل على اسم من أسماء الله - تعالى .

غير أن دلالة الظواهر على الأسماء والصفات تختلف باختلاف المتعلق واختلاف الارتباط .

فمنها ما يدل على صفات الفعل .

ومنها ما يدل على صفات الذات الوجودية .

ومنها ما يدل على صفات الذات السلبية ، وكلها تدل على موجود .

والذين نريد أن نشير إليه :

١ - أن ظواهر الكون ، تدل على أسماء الله الحسنى، وأسماءه تدل على صفاته ، وصفاته تدل على ذاته .

(١) المرجع السابق ٤٢/١ .

- ٢ — مما تدلنا عليه ظواهر الكون ، أن الله — عز وجل — متصف بالعلم والإرادة ، والقدر والحياة ، والسمع والبصر ، والكلام والوحدانية والبقاء ... ومن أسمائه : المذل ، المعز ، الرزاق ، المعطي ، المنعم ...
- ٣ — ونظرة إلي ما وصف الله — عز وجل — به ذاته ، أو سماه به رسوله — صلى الله عليه وسلم — ترينا ما دلتنا عليه الظواهر بدلالة العقل علي ما دلنا عليه النص ، مع زيادة في النص تصعد بقولنا إلي منتهى الكمال والأدب ، ودين يأخذ بيد العقل إلي مثل هذه الذروة ، لا يبقى عند الإنسان شكاً بأنه وحي .
- ٤ — وفي كل ما مر آية علي أن المسلم قد اجتمع له صواب العقل ، وصفاء الفهم ، وسلامة الوحي ؛ الذي يأخذ بيد العقل والفهم إلي الطريق السوي .
- وبعد هذا التمهيد نذهب إلي أحكام الأسماء والصفات التي أوردها صاحب الجوهرة ...

" الله جل جلاله " ص ١١١ وما بعدها . سعيد حوى ط ٣ ، ١٣٩٨ هـ —
١٩٨٧ م .

قدم الأسماء والصفات

قل صاحب الجوهرة !

وعندنا أسمؤه العظيمة كذا صفات ذاته قديمة

يتناول صاحب الجوهرة في هذا البيت الأحكام اللازمة لأسماء الله سبحانه وتعالى — فأسماء الله — تعالى — قديمة بإعتبار التسمية ؛ لأن الله سمى ذاته بها أولاً ، كما أن صفاته تعالى قديمة أيضاً ؛ بمعنى أنها غير مسبوقة بالعدم .

ويوضح شارح الجوهرة الشيخ إبراهيم اللقاني أن أسماء الحق — تعالى — لو لم تكن قديمة لكانت حادثة ، والله — سبحانه — منزّه عن قيام الحوادث بذاته تعالى ، كما أنها لو لم تكن قديمة للزم كونه عارياً عنها في الأزل ، ويلزم افتقاره إلى مخصص ، وهذا يناقض الغني المطلق للحق — تعالى — والصفات أيضاً مثل الأسماء قديمة أي : يجب لها القدم بمعنى : عدم مسبقيتها بالعدم .

ولمزيد من التوضيح نذكر أبرز الآراء في هذه القضية .

رأي الأشاعرة :

يرى الأشاعرة أن الله — تعالى — سمى نفسه أولاً بهذه الأسماء ، ثم علم خلقه إياها عن طريق وحيه إلى رسله ، كما أن صفاته — تعالى — ليست من وضع خلقه ، وإنما هي من وضعه جل شأنه ألهمها ملائكته ، ثم علمها خلقه ، فهي ليست حادثة .

فإن الله — سبحانه — مسمى بأسمائه قبل وجود الخلق ، وعند وجودهم ، وبعد فناءهم ، ولا تأثير لهم في أسمائه ^(١)

(١) انظر اتحاف المريد ص ١٢٤ . تحقيق الشيخ محي الدين عبد الحميد .

أدلة الأشاعرة على قدم الأسماء :

الدليل الأول : قال الله — تعالى : " والله الأسماء الحسنی فادعوه بها ونروا الذين يلحدون في أسمائه ^(١) ووجه الدلالة في الآية الكريمة : أن الله — تعالى — تعبدنا بأن ندعوه بأسمائه ، وما دامت المسألة تعبدية فيلزم أن نسميه بأسمائه التي سمى بها ذاته وليست من عمل الخلق ^(٢) .

الدليل الثاني : قال تعالى : " قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أي ما تدعوه الأسماء الحسنی " ^(٣)

ووجه الدلالة : أن الخلق سواء سموا الإله الحق باسم الله أو باسم الرحمن ، فإنه سبحانه واحد احـد له الأسماء الحسنی المتعددة ، وتعدد الأسماء لا يدل على تعدد الذات ، وإنما يدل على أن كمالات الله لا نهاية لها .

وجاء في أسباب النزول عن ابن عباس — رضي الله عنهما قال : تهجد رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ذات ليلة بمكة فجعل يقول في سجوده : يا رحمن يا رحيم .

فقال المشركون : كان محمد يدعوا لها واحداً فهو الآن يدعو إلهين اثنين ، الله والرحمن ، ما نعرف الرحمن إلا رحمن اليمامة ، يعنون مسيلمة الكذاب ، فأنزل الله هذه الآية ^(٤)

(١) سورة الأعراف الآية ١٨٠ .

(٢) راجع للتوضيح المفيد على شرح عبد السلام على جوهرية التوحيد ص ٦ . الشيخ صالح شرف والشيخ عبد الحميد شقير .

(٣) سورة الأمراء الآية ١١٠ .

(٤) انظر أسباب النزول للواحدي ص ٢٢٣ — مكتبة المتنبى — القاهرة .

الدليل الثالث : جاد في الحديث الشريف عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم أنه قال : " ما أصحاب عبد — قط — هم ، أو غم ، ولا حزن فقال : اللهم إني عبدك وابن عبدك وابن أمتك ، ناصيتي بيدك ، ماض في حكمك ، عدل في قضاؤك ، أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحداً من خلقك ، أو استأثرت به في علم الغيب عندك أن تجعل القرآن ربيع قلبي ، ونور بصري ، وجلاء حزني ، وذهاب غمي ، إلا أذهب الله همه وغمه ، وأبدله مكانه فرحاً " (١)

ووجه الدلالة في الحديث أن للمسلم أن يسأل الله بكل اسم هو له ، فبعضها الاسم الذي سمي به نفسه ، وبعضها الذي أنزله في كتاب من كتبه ، وبعضها الذي علمه أحداً من خلقه ، وبعضها الذي استأثر به في علم الغيب عنده ، وفي هذا دليل واضح على أنه ليس في أسماء الله — تعالى — ما هو من وضع البشر .

أما ما جاء في الحديث " إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة " (٢) فالمراد من الحفظ والإحصاء الإيمان بها ، وتعقل معناها ، والتخلق بها على قدر الطاقة البشرية ، فإذا كان الله عالماً رحيماً قانراً .. إلخ فشأننا أن نحرص على العلم النافع وأن نوظف قدرتنا في خدمة الضعفاء ونوحي الحاجات (٣)

(١) مسند الإمام أحمد

(٢) صحيح مسلم

(٣) القواعد المثلى للشيخ صالح بن العثيمين نقلاً عن المنهج الجديد في شرح جوهرة التوحيد ص ١٠ د. نشأت عبد الجواد

دليل الأشاعرة على قدم الصفات :

يرى الأشاعرة أن صفات الله - تعالى - قديمة لأنها لو لم تكن قديمة لكانت حادثة ، لكن التالي باطل ، فيبطل ما أدى إليه من عدم قدمها ، وثبت نقيضه وهو قدمها .

أما الملازمة بين نفي القدم والحدوث ، فأنه لا واسطة بين القدم والحدوث ، فإذا قدرنا القدم ثبت الحدوث .

وأما بطلان التالي وهو حدوث صفاته تعالى فلما يستلزمه من محالات ثلاثة هي :

- ١- قيام الحوادث بذاته تعالى ، وهو محال .
- ٢- كونه عارياً عن الصفات في الأزل قبل حدوثها ، وذلك نقص ، وهو مستحيل في حق الله - تعالى .
- ٣- احتياجه إلى مخصص وموجد ، والإحتياج في حقه تعالى مستحيل لما ثبت من غناه المطلق من حيث كونه واجب الوجود ^(١) يؤكد هذا الكلام الإمام أبو حنيفة في قوله " لم يزل ولا يزل بأسمائه وصفاته لم يحدث له اسم ولا صفة " ^(٢)

المذهب الثاني : المعتزلة :

يري المعتزلة أن أسماء الله - تعالى - حادثة ، وهي من وضع الخلق ، فالله - عز وجل - كان أزلاً بلا اسم ، فلما خلق الخلق بقدرته وضعوا له الأسماء والتي أطلقت عليه ، فالأسماء ليست قديمة لعدم وجود لفظ ولا لاقظ من البشر .

(١) يراجع : اتحاف المرید بجوهر التوحيد ص ٧ تحقيق د. عبد الحكيم عثمان طه القاهرة ١٩٧٥ .

(٢) الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة شرح ملا على القارئ ص ٣٧ .

أما عن رأيهم في الصفات فإنهم لم يتعرضوا للحديث عنها بالقنم أو الحدوث ؛ لأنهم ينكرونها ويقولون :إن الصفات عين الذات ، فالتقديم عندهم ذات واحدة قديمة ، ولا يجوز إثبات نوات قديمة . واحتجوا علي قولهم هذا :

بأن القول بتعدد القنماء — الذات والصفات — كفر بالإجماع ، وبه كفرت النصارى حين قالوا : الذات الإلهية أقانيم ثلاثة قديمة ^(١) وُرد عليهم بأن الكفر بإثبات نوات قديمة ، لا إثبات ذات واحدة وصفات قنماء .

ونحن لا نريد بسط القول في هذه القضية في هذا المبحث قلها موضع آخر من الدراسة والبحث ، وأري أن اختلاف المدارس الإسلامية في هذا الموضوع ينتهي بها جميعاً إلي القول بوحداية الله — تعالى — وتنزيهه ، والأولي والأجدر عدم الخوض والتشقيق فيها لأنها — كما يرى الإمام محمد عبده — ليست من مقاصد الشرع ^(٢)

تعقيب :

شاعت إرادة الله — سبحانه — أن يكشف للخلق أسماءه الحسنى ، وأن يدلهم على طريق الدعاء بها " والله الأسماء الحسنى فادعوه بها " ^(٣) ولو تصورنا ذلك الإنسان الضعيف يعيش في الأرض دون أن يعرف هذه الأسماء ، كيف تكون حياته ، وأي معاناة تصيبه .

وإذا كان علماء التوحيد قد فصلوا القول فيما يتعلق بالأسماء والصفات ، وأبحروا في كثير من دقائقها وأسرارها ، فإن ما يهم المسلم

(١) راجع : مقالات الإسلاميين للأشعري ١٧٧/٢ ، ١٧٩ .

(٢) رسالة التوحيد للإمام محمد عبده ص ٥٢ .

(٣) سورة الأعراف الآية ١٨١ .

في عقيدته أن الله — سبحانه — قد وصف نفسه في كتابه ، وعلي لسان رسوله — صلى الله عليه وسلم — بصفات عليا ، وتعبد المؤمنون بالإيمان بها ، توسلا إليه وتقربا ، وسمي نفسه بأسماء حسني ، هي أحسن الأسماء وأكملها ، وأن المواظبة علي ذكرها تطهر النفس ، وتصفى الروح ، لاسيما إذا كان الذكر بحضور القلب مع فهم المعنى ، ولقد لاحظ العلماء هذه الأسرار والحقائق ، فقد ألف الإمام أبو حامد الغزالي كتابا أسماه : المقصد الأسني في شرح أسماء الله الحسنى ، لاحظ فيه الصلة الوثيقة بين أسماء الله الحسنى وأخلاق المسلم ، وكتب في نهاية شرح كل اسم تنبيهها يقول فيه : " وحظ العبد من هذا الاسم أن يكون كذا وكذا .

وعلي قدر ما يتعلق المسلم بأسماء الله ، ويقدر ما يأخذ من أخلاقها يكون قد أخذ من التوحيد ^(١) وقد نقل الإمام البيهقي أن الحاكم أبا عبد الله الحسين بن الحسن الحلبي ذكر خمس عقائد تنطوي تحتها معاني الأسماء الحسنى هي :

- ١ — إثبات وجود الباري — جل جلاله — لتقع به مفارقة التعطيل — مثل الأول والآخر والباقي والحق المبين .
- ٢ — إثبات وحدانيته تعالى لتقع البراءة من الشرك مثل الواحد والكافي والعلي ..

(١) راجع : كتاب المقصد الأسني في شرح أسماء الله الحسنى للإمام الغزالي ، ويراجع كتاب : الله في العقيدة الإسلامية ص ٢٥٩ للأستاذ أحمد بهجت ط المختار الإسلامي ١٩٧٦ م .

٣- أثبات أنه تعالى ليس بجوهر ولا عرض لتقع به البراءة من التشبيه مثل الأحد والعظيم والعزیز والمتعالی والكبير والغني والسبوح والقدوس ..

٤- إثبات أن وجود كل ما سواه كان من إبداعه واختراعه إياه ، لتقع البراءة من قول من يقول بالعلة والمعلول مثل : الله والحي والعالم والقادر والحكيم والسيد والجليل والبدیع والباري والخالق والمصور والمقتدر .

٥- إثبات أنه تعالى منير ما أبدع ومصرفه على ما يشاء لتقع به البراءة من قول القائلين بالطابع أو بتدبير الكواكب أو بتدبير الملائكة مثل : المنبر والقيوم والرحمن الرحيم والحليم والكريم والعفو والغفار والغفور والرفوف والصمد والحميد والفتاح والمهيمن والمقيت (١)

(١) الأسماء والصفات للإمام البيهقي ص ٦١ ط دار الكتب العلمية .

اسم الله الأعظم

للعلماء في التفاضل بين أسماء الله - تعالى - رأيان :

- ١- فريق يرى أن أسماء الله - تعالى - متفاضلة وأعظمها لفظ الجلالة وهو اسم الله الأعظم، واستدلوا على ذلك بكثير من النصوص منها:

— قوله تعالى " ولنكر الله أكبر " (١)

— وقوله تعالى " وكلمة الله هي العليا " (٢)

— عن بريدة — رضي الله عنه — قال : سمع النبي — صلى الله عليه وسلم — رجلاً يدعو ، وهو يقول : اللهم إني أسألك بأنني أشهد أنك أنت الله ، لا إله إلا أنت ، الأحد ، الصمد ، الذي لم يلد ، ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحداً " فقال : " والذي نفسي بيده ، لقد سأل الله باسمه الأعظم ، الذي إذا دعى به أجاب ، وإذا سأل به أعطي " (٣)

وعن أسماء بنت يزيد — رضي الله عنها — أن النبي — صلى الله عليه

وسلم قال اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين :

" وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم " (٤)

" ألم . الله . لا إله إلا هو الحي القيوم " (٥)

(١) سورة العنكبوت الآية ٤٥

(٢) سورة التوبة الآية ٤٠

(٣) للترمذي .

(٤) سورة البقرة الآية ١٦٣ .

(٥) سورة آل عمران الآية الآية ١ ينظر : في نور العقيدة الإسلامية ص ١٤٠ د. محمد سيد أحمد المسير — دار الطباعة المحمدية ١٤١١هـ — ١٩٩٠م .

— وعن أنس بن مالك — رضي الله عنه — قال : دخل النبي — صلى الله عليه وسلم — المسجد ورجل قد صلى ، وهو يدعو ، ويقول في دعائه : اللهم لا إله إلا الله أنت المنان ، بديع السموات والأرض ، ذو الجلال والإكرام ، فقال النبي — صلى الله عليه وسلم — " أتدرون بما دعا الله ؟ دعا الله باسمه الأعظم ، الذي إذا دعي به أجاب ، وإذا سئل به أعطى " (١) .

وقد بين الإمام الغزالي في كتابه المقصد الأسنى أن الأسماء الحسنى يجوز أن تختلف أفضليتها لتفاوت معانيها في الجلال والشرف، وأعظم الأسماء التسعة والتسعين هو اسم الله ؛ الذي يدل على الصفات الجامعة للصفات الإلهية كلها ، وهو أخص الأسماء ؛ لأنه لا يطلقه أحد على غيره ، لا حقيقة ولا مجازاً ، وأما سائر الأسماء فقد تسمى بها غيره (٢)

٢— أما الفريق الثاني فيرى أنه لا يجوز تفضيل بعض الأسماء على بعض ، وأن كل اسم من أسمائه — تعالى — يذكره العبد مستغرقاً فيه فذلك الاسم هو : الأعظم ، وأن ما ورد من ذكر الاسم الأعظم في السنة فمراد به العظيم .

ومن هنا : فإن المراد باسم الله الأعظم حالة نفسية يستشعر المرء فيها جلال الله وكماله ، فتجعله ضارعاً موقناً بالإجابة شأن دعوة المضطر ، فيحقق الله رجاءه ويجيب دعاءه (٣)

ونقل الإمام الرازي أن رجلاً سأل جعفر الصادق — رضي الله عنه — عن الاسم الأعظم فقال له : قم وأشرع في هذا الحوض واغتسل حتى

(١) للترمذي .

(٢) المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى للإمام أبي حامد الغزالي ص ٤٨ ،

١٢٦، ١٦١ ط مكتبة الجندي — القاهرة .

(٣) في نور العقيدة الإسلامية ص ١٣٧ .

أعلمك الاسم الأعظم فلما شرع في الماء واغتسل ، وكان الزمان زمان الشتاء ، والماء في غاية البرد ، فلما أراد أن يخرج من جانب الماء ، أمر جعفر أصحابه حتى منعه من الخروج عن الماء ، وكلما أراد أن يخرج ألقيوه في ذلك الماء البارد ، فتضرع الرجل إليهم كثيراً فلم يقبلوا قوله ، فغلب علي ظن الرجل أنهم يرون قتله وإهلاكه ، فتضرع إلي الله — تعالى — في أن يخلصه منهم ، فلما سمعوا منه ذلك الدعاء أخرجوه من الماء وألبسوه الثياب وتركوه حتى عادت إليه قوته ، ثم قال لجعفر الصادق : الآن علمني اسم الله الأعظم .

فقال جعفر : يا هذا إنك قد تعلمت الاسم الأعظم ودعوت الله به وأجابك ، فقال : كيف ذلك ؟

قال جعفر : إن كل اسم من أسمائه — تعالى — يكون في غاية العظمة ، إلا أن الإنسان إذا ذكر اسم الله عند تعلق القلب بغير الله لم ينتفع به ، وإذا ذكره عند انقطاع طمعه من غير الله كان ذلك الاسم الأعظم ، وأنت لما غلب علي ظنك أنا نقتلك لم يبق تعويل إلا علي فضل الله ، ففي تلك الحالة أي اسم ذكرته فإن ذلك الاسم هو الاسم الأعظم ^(١)

ومما يدل علي هذا الاتجاه أن النصوص الواردة في اسم الله الأعظم لم تلتزم اسماً معيناً ، وإنما أطلقت علي أسماء متعددة كما سبق أن ذكرناه في ذكر رأي الفريق الأول ، فهناك نصوص لم يقلها رسول الله — صلي الله عليه وسلم — وإنما أقرها وهناك نصوص أخرى قالها صلي الله عليه وسلم وعلمها أصحابه ^(٢)

(١) شرح أسماء الله الحسنى للإمام فخر الدين الرازي ص ٨٨ .

(٢) في نور العقيدة الإسلامية ص ١٣٩ .

والذي ترتاح إليه النفس أن اسم الله الأعظم أخفاه الحق — سبحانه —
ضمن الأسماء الحسنى لحكمة يعلمها هو ، ولعل من أهمها : الاجتهاد في
الطاعة ، والاستغراق في الذكر ، واستشعار القلب بعظمه الباري — جل
جلاله — واتصاله بالملأ الأعلى .

أسماء الله — تعالى — وصفاته توقيفية

قال صاحب الجوهرة :

واختير أن أسماء توقيفية كذا الصفات فلحفظ السمعية

واضح من هذا البيت الذي أورده صاحب الجوهرة أن أسماء الله — تعالى — وصفاته موقوفة علي إذن الشارع بإطلاقها .

وهذا ما أكدّه شارح الجوهرة العلامة عبد السلام اللقاني حيث بين أن إطلاق الأسماء والصفات عليه تعالى يتوقف علي الإذن الشرعي ، فما أذن في إطلاقه واستعماله مما لم يكن إطلاقه موهما نقصا ، بل كان مشعراً بالمدح — جاز اتفاقاً ، وإلا فعلي المنع والتحرير ؛ إذ لا يجوز أن يسمي النبي — صلى الله عليه وسلم — بما ليس من أسمائه ، بل لو سمي واحد من أفراد الناس بما لم يسم به أبوه لما ارتضاه ، قال علي بن سينا (١) :

والسؤال المطروح الآن : هل يجوز إطلاق أسماء علي الله — تعالى — لم يرد بها إذن من الشارع ؟

علماء العقيدة لهم رأيان في هذه القضية :

الفريق الأول :

ذهب إلي أنه لا يجوز إطلاق الأسماء والصفات علي الله — عز وجل — ما لم يرد بها إذن من الشارع ، فما أذن به الشارع ، وورد من طريق صحيح قام الاتفاق علي جواز استعماله ، شريطه ألا يوهم نقصاً في حق الله — تعالى — وهذا هو الرأي الذي رجحه صاحب الجوهرة في قوله :
" واختير أن أسماء توقيفية "

ويقول إمام الحرمين الجويني : " ما ورد الشرع بإطلاقه في أسماء الله — تعالى — وصفاته أطلقناه ، وما منع الشرع من إطلاقه منعناه ، وما لم يرد فيه إذن ولا منع لم نقض فيه بتحليل ولا تحرير ، فإن الأحكام الشرعية

(١) تحف المريد ص ٢٧ تحقيق د. فتحي أحمد غبنا المرازق ١٨

تتلقى من موارد السمع ، ولو قضينا بتحليل أو تحريم من غير شرع لكننا مثبتين حكماً دون السمع " (١)

وهذا الرأي هو الذي أخذ به جمهور أهل السنة ، وقرروا أن المصادر الشرعية التي يتوقف عليها الإذن بإطلاق الأسماء والصفات هي :
— القرآن الكريم .

— السنة الصحيحة والحسنة .

— الإجماع ، لأنه يعتمد على المصدرين السابقين :

وقد قسم أهل السنة أسماء الله — تعالى — إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ما يدل على ذاته كالواحد ، والأول ، والآخر ، والمغني والجليل ، وسائر ما استحقه من الأوصاف لنفسه .

الثاني : ما يفيد صفاته الأزلية القائمة بذاته كالحي ، والقادر ، والعالم ، والمريد ، والسميع ، والبصير ، وسائر الأسماء المشتقة من صفاته القائمة بذاته .

وهذا القسم من أسمائه مع القسم الذي قبله لم يزل الله — تعالى — بهما موصوفاً ، وكلاهما من أوصافه الأزلية .

الثالث : ما هو مشتق من أفعاله ، كالخالق ، والرزاق ، والعاقل ، ونحو ذلك ، وكل اسم اشتق من فعله لم يكن موصوفاً به قبل وجود أفعاله .

وقد يكون من أسمائه ما يحتمل معنيين ، أحدهما : صفة أزلية ، والآخر : فعل له كالحكيم إن أخذناه من الحكمة التي هي العلم كان من

(١) الارشاد الي قواط الأئمة في أصول الاعتقاد لإمام الحرمين الجويني ص ١٤٢ .

أسمائه الأزلية ، وإن أخذناه من إحكام أفعاله وإتقانها كان مشتقا من فعله ولم يكن من أوصافه الأزلية (١)

ونسود أن نشير إلي أن البغداديين من المعتزلة قد اتفقوا مع أهل السنة علي أن أسماء الله — تعالى — مأخوذة من التوقيف والأذن من الشارع (٢).

الفريق الثاني :

يري البصريون من المعتزلة أن مدارك أسماء الله — تعالى — وصفاته لا تنحصر في الشرع ، ويمكن أن تؤخذ من الاصطلاح والقياس ، فإن دل العقل علي اتصافه تعالى بصفة وجودية أو سلبية جاز أن يطلق عليه تعالى اسم يدل علي اتصافه بها سواء ورد بهذا الإطلاق إذن شرعي أو لم يرد .

وقد وافق الإمام الغزالي المعتزلة في جواز إطلاق الصفة علي الله — تعالى — وهي التي تدل علي معني زائد علي الذات إذا لم يرد بها إذن من الشارع ، ومنع إطلاق الاسم وهو ما دل علي نفس الذات إلا إذا ورد به إذن من الشارع وبذا خالف المعتزلة (٣)

رأي الشرع في الأسماء التي يوهم ظاهرها نقصاً في حقه تعالى :

وردت في الشرع ألفاظ يوهم ظاهرها نقصاً في حق الله — تبارك وتعالى مثل :

١ — الصبور ، وظاهر اللفظ يوهم وصول المشقة حيث إن الصبر هو : حبس النفس علي المشاق ، وهذا لا يليق به عز وجل ، بل هو مستحيل في حق الله — تعالى .

(١) الفرق بين الفرق للبغدادى ص ٢٩١ .

(٢) راجع المنهج الجديد في شرح جوهرية التوحيد ص ٢٩ د. نشأت عبد الجواد — دار

الطباعة المحمدية ١٤١٧ هـ — ١٩٩٧ م .

(٣) نفسه ص ٢٩

ويجاب عن ذلك : بأن المراد من الصبور في حق الله — تعالى —
بأنه الذي لا يعجل بالعقوبة للعصاة ^(١)

٢ — الشكور : المعني المعروف لهذا الاسم : كثير الشكر لمن أحسن
إليه ، وهذا يوههم وصول إحسان إليه ، فلا يليق بذاته تعالى .
والواجب أن نؤمن به ونفسره بما يليق بالله تعالى .
فمعني الشكور في حقه — عز اسمه — : هو الذي يجازي علي
القليل من الطاعات ، أو الذي يقبل القليل من العمل ، ويعطي
الجزيل ، أو الذي يثني علي من أطاعه .
ومن الأمور التي أكرم الله — تعالى — بها أمة سيدنا محمد —
صلي الله عليه وسلم — خاصة — زيادة الثواب مع القليل من
العمل ^(٢) .

٣ — الحليم : وهذا الاسم يوههم في الظاهر — وصول الأذى إلي صاحبه
، وهذا مما لا يليق به سبحانه وتعالى .
ويكون إذا معني الحليم : أي الذي لا يعجل بالعقوبة لمن عصاه ،
وهو سبحانه مطلع علي معصية العصاة ، ومع هذا لا يسارع
بالانتقام مع غاية الاقتدار ، يقول سبحانه :
" ولو يؤاخذ الله الناس بما كسبوا ما ترك علي ظهرها من دابة
ولكن يؤخرهم إلي أجل مسمى فإذا جاء أجلهم فإن الله كلن بعباده
بصيراً ^(٣)

(١) تحفة المرید ص ٩٠ .

(٢) تحفة المرید ص ٩٠ .

(٣) سورة فاطر الآية ٤٥ .

وفي موضع آخر يقول جل شأنه :

"ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم ما ترك عليها من دابة ولكن يؤخرهم إلى أجل مسمى ، فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون" (١)
وتجدر الإشارة إلى أن من أسماء الله - تعالى - ما لا يطلق إلا مقترناً بمقابلة ، فإذا أطلق وحده قد يوهم النقص أيضا في حق الله - تبارك وتعالى .

ومن ذلك : المعطي المانع ، والضار النافع ، والقباض الباسط ، والمعز المذل ، الخافض الرافع ، فلا يطلق علي الله - تعالى - المانع الضار ، أو القباض أو المذل علي انفراده ، بل لابد من ازدواجها بمقابلاتها ، ومن ذلك المنتقم فلم يرد في القرآن إلا مضافاً إلى ذو كقوله تعالى : " عزيز ذو انتقام " (٢) أو مقيداً بالمجرمين كقوله تعالى : " إنا من المجرمين منتقمون " (٣)

كما نود أن نشير إلى أنه قد ورد في القرآن أيضا أفعال أطلقها الحق - تبارك وتعالى - علي نفسه ، وذلك علي سبيل الجزاء العادل والمقابلة ، وقد سيقّت في مقام الكمال والمدح ؛ لكن لا يجوز أن يشتق له تعالى منها اسماً ، ولا تطلق عليه في غير ما سيقّت فيه الآيات كقوله تعالى :
" نسوا الله فنسيهم " (٤)
" ومكروا ومكر الله " (٥)

(١) سورة النحل الآية ٦١ .

(٢) سورة آل عمران الآية ٤ .

(٣) سورة السجدة الآية ٢٢ .

(٤) سورة للتوبة الآية ٦٧ .

(٥) سورة آل عمران الآية ٥٤ .

" إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم " (١)

" الله يستهزئ بهم " (٢)

ونحو ذلك فلا يقال : الله يخادع أو يمكر أو ينس علي سبيل الإطلاق
تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً (٣)

والذي نرجحه أخيراً أنه يجب الوقوف علي ما ورد في الشرع في هذه
المسألة بمعنى أنه لا يجوز إطلاق اسم أو صفة علي الحق — تبارك
وتعالى — ما لم يرد في الشرع (الكتاب والسنة) وهذا من باب الاحتياط
والوقوع في الزلل والخطأ ، وقد أحسن صاحب الجوهرة في قوله :
واختير أن أسمائه توقيفية كذا الصفات فاحفظ السمعية

(١) سورة النساء الآية ١٤٢ .

(٢) سورة البقرة الآية ١٥ .

(٣) راجع : الصفات الواجبة والمستحيلة والجائزة في حق الله — تعالى — ٣٣/١ وما
بعدها ، طه عبد الله عفيفي ط دار التأليف — مصر .

النصوص الموهمة للتشبيه

تمهيد :

إن عقل الإنسان — مهما كان مبلغه من الذكاء والمعرفة وقوة الإدراك — قاصر غاية للقصور وعاجز غاية العجز عن معرفة حقائق الأشياء ، ذلك أن معرفة النفس الإنسانية لا تزال من أعقد المسائل التي حيرت عقول العلماء والفلاسفة .

العقل البشري عاجز عن معرفة حقيقة الضوء مع أن الضوء من أظهر الأشياء و أوضحها .

وهو أيضاً عاجز عن معرفة حقيقة المادة وحقيقة الذرات التي تتألف منها ، رغم أن المادة ألصق شئ بالإنسان

الكثير والكثير من الحقائق الكونية لم يستطع العلم أن يبدي رأيه فيها ، ولعل هذا ما عبر عنه العلاقة العلامة الفلكي " كاميل فلا مريون " قائلاً :

"ترانا نفكر ولكن ما هو الفكر ؟ لا يستطيع أحد أن يجيب على هذا السؤال ، ونراننا نعمل ولكن ما هو العمل العضلي ؟ لا يعرف أحد ذلك ، أرى أن إرادتي قوة غير مادية وأن جميع خصائص نفسي غير مادية أيضاً ، ومع ذلك فمتى أردت أن أرفع ذراعي ، أرى أن إرادتي تحرك مانتني ، فكيف يحدث ذلك ، وما هو الوسيط الذي يتوسط للقوى العقلية في إنتاج نتيجة مادية ، يوجد من يستطيع أن يجيبني عن هذا أيضاً ، بل قل لي : كيف ينقل العصب البصري صور الأشياء إلى العقل ؟

وقل لي : كيف يدرك العقل هذا ؟ وأين مستقره ؟ وما هو طبيعة العمل المخي ؟ (١)

(١) العقائد الإسلامية ص ٣٣ للشيخ سيد سابق ط الفتح للاعلام العربي ١٤١٢هـ - ١٩٩٢

وإذا كان موقف العقل هكذا تجاه النفس والضوء والمادة ، وما في الكون المنظور وغير المنظور من أشياء فكيف يتطلع إلى معرفة ذات الباري جل شأنه .

إن ذات الله أكبر من تتركها عقول البشر المحدودة أو تحيط بها أفكارهم . وقد وصف الحق تبارك وتعالى — نفسه بصفات من الصعب إدراك حقيقتها على النحو الذي ندرك به أمورنا المعتادة ، ذلك أن شأن الألوهية أسمى مما تتصوره الأذهان الكليّة والعقول القاصرة ، وقد حاول كثير من علماء الإسلام استكناه دلالة الصفات واستكشاف حقيقتها ، فلم يجنوا إلى ذلك سبيلاً ، وخاصة تلك الصفات الخبرية ، أو ما سماه البعض بالنصوص الموهمة للتشبيه أو المتشابه (١)

بعد ذلك نورد نص صاحب الجوهرة في هذا الموضوع حيث يقول :

وكل نص أوهم التشبيهاً أوله أو فوض ورم تنزيهاً

وبداية نقول : إن أهل السنة والمعتزلة وسائر العقلاء قد اتفقوا على أن الله — سبحانه وتعالى — لا يشبه المخلوقات فذاته — عز اسمه — مخالفة لسائر الذوات ، ولا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفاته قال تعالى : "أفمن يخلق كمن لا يخلق " (٢)

وقال تعالى : " ليس كمثله شيء " (٣)

وقال تعالى : " هل تعلم له سمياً " (٤)

(١) الشهابتان : التوحيد والنبوة ص ٢٥ الشيخ محمد الغزالي ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٠هـ — ١٩٦١م

(٢) سورة النحل الآية ١٧ .

(٣) سورة الشورى الآية ١١

(٤) سورة مريم الآية ٦٥

وقال سبحانه : " فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون " (١)

وقد وضع الشيخ عبد السلام اللقاني — شارح الجوهرة — أن السلف — رضوان الله عليهم — ينزهون الله — سبحانه — عما يوهمه الظاهر من النصوص ، ويفوضون علم حقيقته على التفصيل إليه تعالى ، مع الاعتقاد أن هذه النصوص من عنده سبحانه .

أما الخلف فإنهم يجيزون تأويل هذه النصوص تأويلاً تفصيلياً ، وذلك في ضوء قواعد اللغة التي نزل بها القرآن الكريم .

منشأ الخلاف بين السلف والخلف :

يرجع منشأ الخلاف بين السلف والخلف إلى اختلافهم في الوقف على قوله تعالى : " وما يعلم تأويله إلا الله ، فمن وقف على قوله : إلا الله " وجعل "الراسخون في العلم" كلاماً مستأنفاً قال : إن معرفة معني المتشابه والذي هو مصروف عن ظاهره مختص بالله — سبحانه وتعالى — والله وحده أعلم بمراده .

إن السلف يقفون على لفظ الجلالة في الآية الكريمة " وما يعلم تأويله إلا الله " ويعدون قوله سبحانه " والراسخون في العلم " استئنافاً وبذلك يكونوا قد فوضوا المعني المراد إلى الله — تعالى .

أما الخلف فقد جعلوا قوله تعالى : " والراسخون في العلم " معطوفاً على لفظ الجلالة ووقفوا على نهاية قوله تعالى : " والراسخون في العلم " وجملة : " يقولون آمنا به " مستأنفة .

(١) سورة البقرة الآية ٢٢ ، وينظر : تحاف المريد بجوهرة التوحيد ص ٤٩ وما بعدها تعليق وشرح د. فتحي أحمد عبد الرزاق ١٤١٢هـ — ١٩٩١م

ويكون المعنى أن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله ثم الراسخون في العلم دون غيرهم ، وبناء على ذلك فقد جوزوا البحث والخوض في معنى المتشابه للراسخين في العلم ، وأولوا النصوص المتشابهة وأعملوا عقولهم فيها بما يليق بالله — سبحانه (١)

أنواع المتشابهات :

- يجتر بنا هنا أن نذكر أنواع المتشابهات حتى نتضح لنا حقيقة الأمر :
- ١ — ما لا يستطيع البشر — جميعا — أن يصلوا إليه كالعالم بذات الحق — سبحانه — وحقائق صفاته ، وكالعالم بوقت القيامة ونحوه من الغيوب التي استأثر الله بعلمها " وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو " (٢)
 - " إن الله عند علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام وما تدري نفس ماذا تكسب غداً وما تدري نفس بأي أرض تموت إن الله عليم خبير " (٣)
 - ٢ — ما يستطيع كل إنسان أن يعرفه عن طريق البحث والدرس كالمتشابهات التي نشأ التشابه فيها من الإجمال والبسط والترتيب وغيرها .
 - ٣ — ما يعلمه الخواص من العلماء دون عامتهم ، ولذلك أمثلة كثيرة من المعاني العالية التي تفيض على قلوب أهل الصفاء والاجتهاد عند تدبرهم لكتاب الله . وهو المشار إليه في قول الرسول — صلى الله

(١) توضيحات في العقائد ص ٥٧ ، ٥٨ د/ محمد شمس الدين إبراهيم سالم .

(٢) سورة الأنعام الآية ٥٩ .

(٣) سورة لقمان الآية ٣٤ .

عليه وسلم — لعبد الله بن عباس " اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل " (١)

ويري ابن حزم أن الراسخون في العلم — وحدهم — هو الذين يعلمون المتشابه الذي بينه الله في قرآنه واشتملت عليه سنة رسوله ، والراسخ في العلم؛ هو الذي برت يمينه ، وصدق لسانه ، واستقام قلبه ، وعف بطنه ، وابتنى عن الملهات ، وكبح شهواته ، ومن هنا كان تمييز الراسخ في العلم وسمو منزلته وارتفاع مكانته ، ولو لم يكن هذا حاله من حيث توافر هذه الصفات ، ومعرفة تأويل المتشابه لكان حاله وهو راسخ في العلم كحال غيره (٢)

هل هناك حكمة من وجود المتشابه في القرآن الكريم ؟

شاعت إرادة الله — تعالى — أن يشتمل القرآن الكريم علي المحكم والمتشابه ؛ فالمحكم واضح الدلالة ، لا يحتاج إلي مزيد بيان ولا يحتمل إلا وجهاً واحداً ، أما المتشابه فيحتمل أكثر من وجه ويحتاج إلي بيان وتوضيح وهو المجمل غير المفسر والذي يحتاج إلي جهد جهيد في تبيانه ، ولعل هذا من باب الابتلاء ؛ لأنه لو كان كل القرآن مكشوفاً ، يستوي في معرفته العالم والجاهل لبطل التفاضل بين الناس ، وماتت الخواطر ، وسقطت المحنة .

وقد أورد الإمام السيوطي — رحمه الله — إجابة شافية لورود المتشابه في القرآن الكريم حيث قال : " والجواب أن العلماء ذكروا لوقوع المتشابه

(١) مناهل العرفان للزرقاني ٢/٢٨١ ،

(٢) راجع الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٤/١٢٤ ، ١٢٥ ط ١ مطبعة السعادة — مصر .

فيه فوائد منها : أنه يوجب مزيد المشقة في الوصول إلى المراد ،
وزيادة المشقة توجب مزيد الثواب .

ومنها : أنه لو كان القرآن كله محكماً لما كان مطابقاً إلا لمذهب واحد ، وكان بصريحه مبطلاً لكل ما سوى ذلك المذهب ، وذلك مما ينفر أرباب سائر المذاهب عن قبوله وعن النظر فيه والانتفاع به ، فإذا كان مشتملاً على المحكم والمتشابه طمع صاحب كل مذهب أن يجد فيه ما يؤيد مذهبه ، وينصر مقالته ، فينظر فيه جميع أرباب المذاهب ، ويجتهد في التأمل فيه صاحب كل مذهب ، وإذا بالغوا في ذلك صارت المحكمات مفسرة للمتشابهات ، وبهذا الطريق يتخلص المبطل من باطله وينتقل إلى الحق .

ومنها : أن القرآن إذا كان مشتملاً على المتشابه افتقر إلى العلم بطريق التأويلات وترجيح بعضها على بعض ، وافتقر في تعلم ذلك إلى علوم كثيرة منها : علم اللغة والنحو والمعاني والبيان ، وأصول الفقه ، ولو لم يكن الأمر كذلك لم يحتج إلى تحصيل هذه العلوم الكثير في إيراد المتشابه هذه الفوائد الكثيرة .

ومنها : أن القرآن مشتمل على دعوة الخواص والعوام ، وطبائع العوام تنفر في أكثر الأمر عن درك الحقائق ، فمن سمع من العوام في أول الأمر إثبات موجود ليس بجسم ولا متميز ولا مشار إليه ظن أن هذا عدم وقع في التعطيل ، فكان الأصلح أن يخاطبوا بالفاظ دالة على بعض ما يناسب ما توهموه وتخلوه ويكون ذلك مخلوطاً مما يدل على الحق الصريح .

فالقسم الأول وهو الذي يخاطبون به في أول الأمر يكون من
المتشابهات ، والقسم الثاني وهو الذي يكشف لهم في آخر الأمر من
المحكمات (١)

(١) الاتقان في علوم القرآن للسيوطي ١٣/٢ .

مذهب السلف

السلف : قيل : هم العلماء العدول الوارثون عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — الحقائق والمعارف والعقائد ، وقيل : هم السادة الأخيار إلى نهاية المائة الثالثة من الهجرة النبوية المباركة ، وقيل : قبل نهاية المائة الخامسة من الهجرة ^(١)

ومصدر تحديد السلف يبدو راجعا إلى الحديث النبوي الشريف في قوله — صلى الله عليه وسلم — " خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ، ثم يجي أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته " ^(٢)

وحاصل مذهبهم في هذه القضية التي نحن بصدد حلها: أنه يجب الإيمان بالنصوص المتشابهة ، والقطع بأن مراد الله منها شئ غير ظواهرها ، ويجب تفويض معناها إلى الله وإمرارها كما جاءت ، لأنها من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله .

ولنذهب إلى الإمام الغزالي حيث نجده يشرح مذهب السلف شرحاً وافياً فيقول في البداية .

" أعلم أن الحق الصريح الذي لا مرأى فيه عند أهل البصائر هو مذهب السلف — أعني مذهب الصحابة والتابعين — وها أنا أورد بيانه وبرهانه فأقول : حقيقة مذهب السلف — وهو الحق عندنا — أن كل من بلغه حديث من هذه الأحاديث من عوام الخلق يجب عليه سبعة أمور : - التقديس ، ثم التصديق ، ثم الاعتراف بالعجز ، ثم السكوت ، ثم الإمساك ، ثم الكف ، ثم التسليم لأهل المعرفة .

(١) راجع : ليضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل ص ٤٠ محمد إبراهيم بن سعد بن

جماعة . تحقيق الشيخ ذهبي سليمان الألباني ط ١ دار التأليف ١٩٩٠ .

(٢) البخاري ومسلم وينظر : المنهج الجديد ص ٣٤

أما التقديس فأعنى به تنزيه الرب — تعالى — عن الجسمية وتوابعها ...
وأما التصديق فهو الإيمان بما قاله — صلى الله عليه وسلم — وأن ما ذكره
حق ... وأما السكوت فأن لا يسأل عن معناه ولا يخص فيه ويعلم أن
سؤاله عنه بدعه ، وأنه في خوضه فيه مخاطر بدينه ... وأما الإمساك
فأن لا يتصرف في تلك الألفاظ بالتصريف والتبديل بلغة أخرى ، والزيادة
فيه والنقصان منه ، والجمع والتفريق ؛ بل لا ينطق إلا بذلك اللفظ وعلى
ذلك الوجه من الأعراب والإيراد والتصريف والصيغة .

وأما الكف فإنه يكف باطنه عن البحث عنه والتفكير فيه ، فهو واجب على
العامي، كما يجب عليه إمساك اللسان عن السؤال والتصريف ... وأما
التسليم لأهل المعرفة فإنه يعتقد أن ذلك إن خفي عليه لعجزه فقد خفي على
رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أو على الأنبياء أو على الصديقين
والأولياء .^(١)

والواقع أنه لم يرد عن أحد من الصحابة — رضوان الله عليهم أنه سأل
رسول الله — صلى الله عليه وسلم — عن معنى شيء مما وصفه الرب —
سبحانه — به نفسه في القرآن الكريم ، أو على لسان نبيه — صلى الله عليه
وسلم — بل كلهم فهموا معنى ذلك ، وسكتوا عن الكلام في الصفات ،
وأثبتوا له — تعالى — الصفات الأزلية من العلم والقدرة والحياة والإرادة
والسمع والبصر والكلام والجلال والإكرام والعزة والعظمة ..

(١) راجع : إجماع العوام عن علم الكلام للغزالي ص ٢٠٣ — المطبعة المحمودية التجارية —
القاهرة — ١٣٥٠هـ — ١٩٣٢م

وساقوا الكلام سوقاً واحداً (١)

إنهم لكتفوا بإثبات ما أثبتته الله لنفسه ، مع ملاحظة أنهم نزھوا الله — تبارك وتعالى — عن كل نقص أو مشابهة للحوادث ، مع التفويض والتسليم وعدم محاولة البحث وراء اللفظ حيث الزمنا الشرع بالاعتقاد بأن الله — تعالى — واحد أحد ، لا شريك له ، " ليس كمثله شيء وهو السميع البصير " (٢)

ويمكننا هنا أن نعطي ملاحظات عامة علي مذهب السلف في غاية الأهمية .

- ١ — آمن السلف — رضوان الله عليهم — بالمتشابهات (الصفات الخبرية) فأجروها علي ظاهرها ، ولم يتعرضوا لتأويلها ولا استهدفوا التشبيه ، ولكن أجمعوا علي إمرارها كما جاءت .
- ٢ — اعترفهم بعجز العقل الإنساني عن إدراك كنه حقيقة هذه الصفات وقالوا : العجز عن الإدراك إدراك . فأمنوا بالظاهر ، وتوقفوا عنده ، وعملوا به ، وزجروا من حاول الخوض فيه .
- ٣ — لم يؤثر عنهم الجدل في هذه الصفات ولا مناقشتها ، فمن أمعن النظر في الحديث النبوي ، ووقف علي الآثار السلفية ، علم أنه لم يرد قط ، من طريق صحيح ولا سقيم عن أحد من الصحابة — رضي الله عنهم — علي اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم — أنه سأل رسول الله — صلي الله عليه وسلم — عن معنى هذه المتشابهات ،

(١) الخطط للمقريري ١٨١/٤ — القاهرة ١٣٤٢ هـ .

(٢) سورة الشورى الآية

بل كانوا جميعاً ينكرون الجدل والمراء في الدين ، والخصومة في
القدر ..

٤ - كانت النزعة الغالبة على أكثرهم التوقف في مسائل العقيدة
والاقتصاد في الجدل الديني ، والتسليم لما ورد في القرآن الكريم
والسنة النبوية الشريفة (١)

أسباب توقف السلف في المتشابهات :

رفض السلف - رضوان الله تعالى عليهم - الخوض في المتشابهات
لأسباب كثيرة منها :

١ - المنع الوارد في القرآن الكريم ، وذلك في قوله تعالى : " منه آيات
محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ، فأما الذين في قلوبهم
زيغ ، فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم
تأويله إلا الله " وهنا وقفة لازمة عندهم ، " والراسخون في العلم
يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب " (٢)
وبناء عليه فقد تحرزوا من الوقوع في الزيغ ، ففوضوا المعني إلى
الله تعالى ، ولم يتعرضوا للتأويل .

٢ - يرى السلف - رضي الله عنهم - أن التأويل أمر ظني باتفاق ،
والقول في صفات الله - تعالى - بالظن الذي يحتمل الخطأ غير
جائز ، فربما أولنا الآية على غير مراد الله - تعالى - فوقعنا في
الخطأ ، بل نقول كما قال الراسخون في العلم : آمنا به كل من

(١) دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية ص ٢٠٥ وما بعدها د/ عرفان عبد الحميد
ط ٢ - دار البشير - الأردن - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
(٢) سورة آل عمران الآية ٧ .

عند ربنا ، آمنا بظاهرة ، وصدقنا بباطنه ، ووكلنا علمه إلى الله —
تعالى . (١)

٣ — من المعروف أن التأويل يختلف باختلاف وجهة نظر المفسرين ومذاهبهم الدينية والسياسية ، فإذا تركنا الأمر للتأويل معناه فتح الباب على مصراعيه لتفسيرات متباينة ومختلفة ، وذلك أمر يؤدي إلى تفرق الأمة وهو حرام (٢)

وهذه بعض النماذج لمواقف السلف — رضوان الله تعالى — عليهم .

- ١ — سئل الإمام محمد بن شهاب الزهري (المتوفي سنة ١٢٥ هـ) والإمام مكحول — توفي وله بضعة عشرة سنة — سئلا عن تفسير أحاديث الصفات ؟ فقالا : أمروها كما جاءت ، وروى مثل هذا الجواب عن الإمام مالك ، والليث ، والثوري فقالوا جميعاً في أحاديث الصفات : أمروها كما جاءت بلا كيف (٣)
- ٢ — أما سفيان بن عيينه فيقول : " ما وصف الله — تبارك وتعالى — نفسه في كتابه فقرأته تفسيره " ، وليس لأحد أن يفسره " (٤)
- ٣ — وقال الإمام الشافعي — رضي الله عنه : " أمنت بالله وبما جاء عن الله ، وعلى مراد الله ، وأمنت برسول الله ، وبما جاء عن رسول الله " على مراد رسول الله (٥)

(١) راجع : أساس التقديس في علم الكلام للإمام فخر الدين الرازي ص ١٨٣ ط القاهرة ١٩٣٥ م .

(٢) للملح النحل ٩٥/١

(٣) البخاري ، ويرجع الصفات الإلهية في ضوء الكتاب والسنة ص ٦٧ د. محمد أمان الجامي — دار الإيمان — مصر .

(٤) الأسماء والصفات للبيهقي ص ٣١٤ .

(٥) لمعة الاعتقاد لابن قدامة المقدس ص ٦

٤- أما الإمام عبد العزيز بن سلمة - إمام أهل المدينة فيقول " كلت الألسنة عن تفسير صفته ، كما اتحصرت العقول دون معرفة قدره ^(١) " .

٥- وهذا هو الإمام ابن كثير - رحمه الله - يقول: " وقد روى عن الربيع وغير واحد من رعوس أصحابه ما يدل على أنه كان يمر بآيات الصفات وأحاديثها كما جاءت من غير تكبيف ، ولا تشبيه ولا تعطيل ، ولا تحريف ، على طريقة السلف " ^(٢) .

٦- وثبت عن الربيع بن سليمان قال سألت الشافعي - رضي الله عنه - عن صفات الله - تعالى - فقال: حرام على العقول أن تمثل الله ، وعلى الأوهام أن تحده ، وعلى الظنون أن تقطع ، وعلى النفوس أن تفكر ، وعلى الضمائر أن تتعمق ، وعلى الخواطر أن تحيط ، وعلى العقول أن تعقل ، إلا ما وصف به نفسه على لسان نبيه - عليه الصلاة والسلام " ^(٣) .

هذه هي بعض أقول أئمة السلف - رضوان الله تبارك وتعالى عليهم - في الصفات الخبرية نلاحظ فيها عدم الولوج والخوض في حرم الصفات المقدسة .

أنه موقف عقلي متماسك ، يلجم العقل بالعقل نفسه ويثبت عجز العقل عن الإدراك بالعقل نفسه ويسلم قياده إلى بارئه ، وهذا موقف - في حد ذاته - أسلم وأعلم وأحكم ذلك أنه لم يغامر بزورق العقل البشري في محيط لا ساحل له ولا قرار ، بل أوكل تفسير هذه المعاني إلى الباري -

(١) الفتوى الحموية لابن تيمية ص ١١٣ .

(٢) البداية والنهاية لابن كثير ١٠ / ٢٦٥ .

(٣) الصفات الإلهية ص ١٢٩ .

جل شأنه — وهو من جهة أخرى عرف محدودية العارف وقصور وسائل المعرفة (١)

ولعل هذا ما جعل إمام الحرمين " الجويني " يقول " والذي نرتضيه رأياً ، وندين الله به عقداً اتباع سلف الأمة ، فالأولي الاتباع ، وترك الابتداع ، والدليل السمعى القاطع في ذلك أن إجماع الأمة حجة متبعة ، وهو مستند معظم الشريعة .. فعلى كل ذي دين أن يعتقد تنزيه الرب عن صفات المحدثين ولا نخوض في تأويل المشكلات ، ونكل معانيها إلى الرب تعالى " (٢)

(١) هوامش علي النظامية ص ١٩١ ، ١٩٢ .

(٢) للمرجع السابق ص ١٨٨ .

مذهب الخلف

الخلف هم : الذين جاؤا بعد القرون الثلاثة المفضلة في كما جاء في الحديث النبوي ، وقيل بعد المائة الخامسة وهم أيضاً طائفة من الأئمة والعلماء والتقاة من الفقهاء والمحدثين .

وهؤلاء يرون وجوب الإيمان بها للنصوص التي وردت فيها بعض الألفاظ الموهمة للتشبيه ، وينزهون الله — تعالى — عن الجسمية ولو أزمها ، ويؤولون هذه النصوص بما يتفق مع تنزيهه — تعالى — عن كل نقص ، وفي إطار قوله — جل شأنه — : " ليس كمثله شيء " .

ويقوم هذا المذهب علي تحديد المعني المراد من الألفاظ المتشابهة ، وذلك بعد صرفها عن ظواهرها في ضوء قواعد اللغة التي نزل بها القرآن من المجاز أو الاستعارة أو غيرها ، مع ملاحظة عدم القطع بأن ذلك التأويل هو مراد الله — تعالى .

وعلي سبيل المثال قوله تعالى : " يا حسرتا علي ما فرض في جنب الله " (١) أي حقه

وقوله تعالى " وهو معكم أينما كنتم " (٢) بمعني العلم .

وفي قوله " يد الله فوق أيديهم " (٣) بمعني القدرة .

وقوله تعالى " وجاء ربك " (٤) بمعني مجيء أمره .

وفي قوله تعالى " تجري بأعيننا " بمعني العناية والرعاية .

(١) سورة الزمر الآية ٥٦ .

(٢) سورة الحديد الآية ٤ .

(٣) سورة الفتح الآية ١٠ .

(٤) سورة الفجر الآية ٢٢ .

وعلى هذا المنوال وفي كل الصفات الخبرية يتناول الخلف تفسيرها أو تأويلها بما يليق بالله - سبحانه وتعالى - ويعنون هذه الألفاظ الموهمة للتشبيه مثل : اليد والعين والجنب وغيرهما هي مجاز ظاهر مشهور يفهمه كل عربي دون أنني حاجة إلي إعمال فكر أو محاولة تأويل^(١) ويرى بعض الباحثين أن كثرة المبتدعين في عصور هؤلاء الخلف جعلتهم يختارون جانب التأويل ولولا ذلك لما اختاروا جزءاً إلا منهج السلف^(٢)

والأدهى من ذلك أنه ظهر في الحقل الإسلامي طوائف ينتسبون إلي الإسلام ، وهم بعيدون عنه كل البعد ألا وهم المشبهة والمجسمة . فقد اشتهر بالتشبيه في القرن الثالث الهجري محمد بن كرام السجستاني ، الذي كان يثبت الصفات لكنه ينتهي فيها إلي التجسيم والتشبيه ، وقد أشارت آراء ابن كرام هذا طوائف المسلمين الذين يعتقدون التنزيه المطلق لله - تعالى

وقد رأي متكلمي الإسلام أن هذه المسألة في غاية الخطورة ، ذلك أن القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها المسلم في فهم الصفات الإلهية قوله تعالى: " ليس كمثله شيء وهو السميع البصير " ومن هنا : فقد حاول الخلف تأويل النصوص بما يضعها علي صراط واحد من الوفاق مع النصوص المحكمة الأخرى ، التي تقطع بتنزيه الله -

(١) للفصل في الملك والأهواء والنحل لابن حزم ١٦٦/٢ وما بعدها المطبعة الأدبية - القاهرة ١٣١٧ هـ . ويراجع كتاب : السلفية رحلة زمنية مباركة للكتور محمد سعيد البوطي .

(٢) علم الكلام الإسلامي في مواجهة التحديات ص ٥٨ د/ إبراهيم عبد الشافي إبراهيم ط دار الهدى - مصر - ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ .

تعالى — عن صفات الحوادث .

قضية التأويل :

يجدر بنا ونحن نستعرض رأي الخلف في هذه المسألة أن نعرض علي قضية التأويل .

إن التأويل كمنهج عقلي يقصد به إبعاد التصورات التي لا تليق بالأكوهية .

وهذا المنهج العقلي يرتبط تاريخياً بالمعتزلة الذين أيقنوا من أن إبعاد التصورات والصفات والأحوال التي لا تتفق وجلال الأكوهية لا يكون إلا عن طريق تأويلها مجازياً .

لقد وجدوا أن القرآن الكريم والسنة النبوية بهما نصوص ، إذا أخذت حرفياً قد تؤدي إلى التشبيه والتجسيم ، وما يكون من ذلك من الصفات والعواطف والإحساسات البشرية وإذ أثبت عندهم بالدليل العقلي أن الله — تعالى — منزّه عن الجسمية والجهة قالوا : لابد من صرف هذه الصفات عن معانيها الظاهرية الحرفية إلى معان أخرى مجازية .

وقد استعانوا في هذا الطريق الشاق بالقرآن نفسه وفي آيات أخر ، وباللغة يجدون فيها ما يساعدهم ^(١)

ويري بعض الباحثين أن السلف والخلف قد اضطروا اضطراباً إلى التأويل في بعض جمل من الكتاب الكريم والسنة كذلك توفيقاً بينها وبين الآيات الأخرى ، وتمشياً مع حكم العقل في إثبات الكمال لله — تعالى — ونفي أي إيهام لا يليق به جل شأنه ^(٢)

(١) دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية ص ٢١٨ .

(٢) سر تأخر العرب والمسلمين للشيخ محمد الغزالي ص ٨٨ ط دار الريان للتراث ١٤٠٧ — ١٩٨٧

غير أن معرفة ما يقبل التأويل وما لا يقبل التأويل مسألة شاقة تحتاج إلى عالم حاذق ماهر في علوم اللغة ، عارف بأصولها ؛ ذلك أن صرف اللفظ عن ظاهره إلى معناه المرجوح لا يجوز بحال من الأحوال إلا عند قيام الدليل القاطع .

ومن هنا فقد صاغ علماء الكلام قانوناً وضحواء فيه ما يجوز تأويله من النصوص وما لا يجوز ، وبموجب هذا القانون فإن المعاني في الشرع على خمسة أصناف .

١- أن يكون المعنى الظاهر من النص هو المراد حقيقة في نفس الأمر ، وهذا الصنف لا يجوز تأويله مطلقاً ، بل يجب الأخذ بالظاهر من الناس جميعاً .

٢- أن يكون المعنى الظاهر للنص ليس مراداً ، بل هو مثال ورمز للمعنى المقصود حقيقة ، ولكنه لا يعلم أنه مثال ، ولا لماذا اختير بذاته ليكون مثالاً ورمزاً لذلك المعنى الخفي إلا بقياسات بعيدة مركبة لا يتوصل إليها إلا بتعلم طويل وعلوم جمه ، لا يقدر عليها إلا الخاصة من الناس ، وهذا الصنف لا يجوز أن يأوله إلا الراسخون في العلم وليس لأحدهم التصريح به لسواهم .

٣- أن يكون المعنى الظاهر مثالاً ورمزاً لمعنى آخر خفي ، غير أن هذا المعنى الخفي فهمه يسير ، وهذا الصنف ليس لأحد الأخذ بظاهره ، ومن هنا فلا بد من تأويله والتصريح به للجميع .

٤- أن يكون المعنى الظاهر مثالاً ، ولكن يعرف بنفسه أو يعلم قريب أنه مثال ، ويعلم بعيد لا تستطيعه العامة ومن في حكمهم — لماذا هو مثال ، وهذا الصنف يختص به العلماء ، ويؤلونه لأنفسهم

خاصة ، ويقابل للآخرين أنه من المتشابه الذي يجب عدم الخوض فيه .

٥- أنه بعد التأكد من إجراء التأويل في الأقسام التي يجب أو يجوز تأويلها لابد من ملاحظة الشروط الآتية :

أ- أن نصير إلى التأويل إذا أدت النصوص - في حالة أخذها بحرفها - إلى التجسيم أو جواز النقلة أو الكون في مكان ، ونحو هذا مما يستحيل على الله - تعالى .

ب- أن يصار إلى التأويل متى قام الدليل العقلي الصحيح على بطلان المعنى الذي يؤخذ من ظاهر النص .

ج- إلا نصل بسبب التأويل إلى معنى يهدم أساساً من أسس الشريعة ^(١) لذا أجمع المتكلمون على أن التأويل في أمر لا يتعلق بأصل من أصول العقائد ومهمات لا يحضر صاحبه وأما ما يتعلق من هذا الجنس بأصول العقائد المهمة فيجب تكفير من يغير ظاهره بغير إيمان قاطع كان يكون مدفوعاً إلى ذلك بغلبات الظنون والأوهام ^(٢) والمتتبع لكتب علماء العقيدة يجد أنهم وضعوا قواعد غلية في الدقة لهذه المسألة ، ذلك أن فتح باب التأويل له أضرار جسيمة ، وقد يذهب البعض إلى التلاعب بالنصوص وفق الهوى .

(١) دراسات في الفرق ص ٢٢١-٢٢٣ بتصرف .

(٢) فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة للإمام الغزالي ص ١٩٨ - ١٩١ تحقيق د. سليمان دينا - القاهرة وينظر الرجوع السابق ص ٢٢٣ .

ومن هنا يقول الشيخ عز الدين بن عبد السلام " طريقة التأويل بشرطها ، أقربها إلى الحق ، ويعني بشرطها : أن يكون على مقتضى لسان العرب " (١)

استنتاج وتعليق :

مما لا شك فيه أن مقام الألوهية أجل وأرفع من أن تسبح فيه عقول البشر المحدودة ، وهو مقام يصعب على الإنسان العادي أن يخوض فيه ؛ لأنه فوق طاقته ، فهو أكبر من أن يقاس بالناس أو تتركه الحواس .
إن اللغات من صنع البشر يعبرون بها عما ألقوا في عالمهم المأنوس ، وهذه اللغات أعجز عن تصوير أمجاد الألوهية ، وآفاق الملائكة الأعلى ، ومن هنا فقد أسعفنا الوحي بما يتناسب مع أذهاننا وفهمنا (٢)
ونحن إزاء هذه القضية التي شغلت علماء العقيدة والتفسير يمكننا القول أن رأي السلف — رضي الله عنهم رأي تنزيهي أكمل ما يكون التنزيه ذلك أنه أضاف الصفات إلى الذات الإلهية كملاً وجلالاً ، ورفع بهاءاً ، إنه الموقف الذي جمع بين أطراف القول المحكم " ليس كمثله شيء وهو السميع البصير " (٣)

والذي نعنيه بموقف السلف هو ذلك الموقف الذي يتمثل في السكوت وعدم الخوض في هذه الصفات ، وإمرارها كما جاءت .
الموقف الذي لخصه الإمام الجويني في ثلاث نقاط :
أ — تنزيه الرب — تعالى — عن صفات المحدثات .

(١) المسيرة للكمال بن الهمام ص ٣٧ — مطبعة السعادة — مصر .

(٢) راجع : سر تأخر العرب والمسلمين ص ٩١ وما بعدها .

(٣) هوامش علي النظامية ص ١٩٢ .

ب — عدم الخوض في تأويل هذه النصوص .
 ج — الاعتقاد بأن لها معان حقيقية يعلمها الله — تعالى — ورسوله .
 إنه انكفاف عن التأويل البشري ، وإسناد للعلم بالصفة إلى الموصوف بها ، وسكينة في الصدر ، ويرد في القلب وطمأنينة في الوجدان ^(١)
 أما من يحمل المتشابهات في الصفات على ظواهرها مع قوله أنها باقية على حقيقتها ، فهذا ليس بمذهب سلف ولا خلف ، ولم يقل بهذا أحد من المسلمين ، ذلك أن هذا الرأي يؤدي في النهاية إلى التشبيه والتجسيم ، إذ أن إثبات المتشابهات على حقائقها يستلزم الحدوث وأعراض الحدوث ، وهذا مستحيل على الباري — عز اسمه .

يجب أن تفهم هذه الحقيقة جيداً حتى لا يساء الفهم بموقف السلف .
 لقد كان منطلقهم قوله تعالى : " وما يعلم تأويله إلا الله " فهو سبحانه اختص ذاته العلية بمعرفة المراد من هذه الآيات المتشابهة وما على العارفين إلا أن يقولوا في تضرع وخشوع: " آمنا به كل من عند ربنا " روي عن أبي بكر — رضي الله عنه — أنه قال : " العجز عن درك الإدراك إدراك ، والبحث في ذات الله إشراك ، سبحان من لم يجعل سبيلاً إلى معرفته إلا العجز عن معرفته ، ولا ينبغي أن تتوهم فيه كيف ، لأن الكيف عنه مرفوع ^(٢)

وإذا كان بعض العلماء قد تعرض لتأويل المتشابهات فإن هناك الظروف التي دعت إلى هذا الاتجاه — ومن أبرزها جنوح بعض الفرق

(١) هوامش علي النظامية ص ١٩٠ ، ١٩٣ .

(٢) نقلا عن كتاب دراسات في العقيدة الإسلامية ص ٩٠ .

الضالة إلى التشبيه والتجسيم أو الفهم الخاطئ من بعض العوام ، الذي لا يليق بمقام الألوهية ، وقد أفاض الإمام الغزالي في هذا الموضوع (١) وعلي كل حال فإن علماء المسلمين الذين ولجوا هذا الطريق ، وصنعوا له شروطاً دقيقة غاية الدقة — كما أسلفنا — ولئن كانوا مخطئين في هذا المسلك ، فهم مجتهدون ضمن شروط الاجتهاد المقبول ، ولهم الأجر علي اجتهادهم الذي بذلوه ليصلوا إلي ما ينشدون من حق (٢) لكن المشكلة التي نواجهها هي امتلاء كثير من الكتب بعبارات التفسير والتجويل والغباء لهؤلاء العلماء ، وهي قطعاً كتب في العقيدة الإسلامية . ولعمري كيف تترجم العقيدة إلي بداءات واتهامات لبعض العلماء المشهود لهم بالبنان ؟ والمعلوم أن العقيدة الإسلامية لها ترجمة سلوكية وأخلاقية لا ترقى إليها أي عقيدة أخرى ، وهذه الترجمة الأخلاقية نتعامل بها حتى مع غير المعتنقين لهذه العقيدة ، فكيف نتناول علي علماء الإسلام — لمجرد الاختلاف في الرأي — بالسب والإهانة والتجريح ؟ إن من التسرع أن يتهم المسلم أخاه بالخروج من الدين أو يستخدم العبارات الفظة كأداة للإقناع . وأعود فأقول: إن غاية السلف والخلف — كما هو واضح — واحدة ألا وهي تنزيه الله — تعالى — رغم اختلاف المسالك ، لأن المآل فيهما إلي الله — عز وجل — المنزه عن جميع صفات النقص ، ولا يشبهه شيء من مخلوقاته " ليس كمثله شيء وهو السميع البصير " (٣)

(١) راجع كتابه الاقتصاد في الاعتقاد .

(٢) العقيدة الإسلامية وأسسها ص ٢٢١ .

(٣) كبرى اليقينيّات الكونية ص ١٤١ .

ونحن في النهاية نري أن طريق التفويض هو الأولي والأسلم ، ونتفق مع كبار الأئمة والعلماء الذين يرون الوقف علي قوله تعالى : " وما يعلم تأويله إلا الله "

نعم إنه الطريق الأسلم ، والحصن الآمن ، فالحق — سبحانه — ليس كمثله شيء وهو " لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد " وليكن مجال البحث والنظر والتفكر هو خلق السموات والأرض وما بينهما ، هو الأنفس والآفاق وهذا هو هبة الرسول الكريم — صلي الله عليه وسلم ^(١)

(١) العقيدة في ضوء القرآن الكريم ص ٧٩ .

قضية الكلام الإلهي

لحظات تأمل (١)

إن الله - تعالى - خلق الأرض " ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرها قالتا أتينا طائعين " وعهد - سبحانه - إلى ملائكته المديرات أمراً بالقيام علي شئون خلقه من إحياء وإماتة ، وخلق ، ورزق وغيث ، وخسف ، ورفع ، وخفض ، وغير ذلك .

وعهد إلى رسله من البشر بتبليغ الرسالة إلى خلقه كل ذلك إنما حدث بهذه الصفة المباركة ألا وهي صفة الكلام . كم يستخدم الإنسان من الكلمات والأحاديث أثناء حديثه وقراءته وكتابته ؟

وكم لغة يتكلم بها البشر ؟

وكم لغة تتكلم بها مخلوقات الله - تعالى .

كل هذا يجعلنا نقف وقفة تدبر وتأمل ، وإذا كان الأمر كذلك فما بالنا بكلام الحق - تعالى - الذي خلق الكائنات ، العليم بكلماتها وألفاظها ولغاتهما وهو المديبر لشئونها .

" ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله " (٢)

" قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مدداً " (٣)

(١) عقيدتنا ص ١٧٢ .

(٢) سورة لقمان الآية ٢٧ . (٣) سورة الكهف الآية ١٠٩ .

بعد هذا التأمل نأتي إلي تعريف صفة الكلام والاستدلال عليها .
فالكلام صفة تدل علي جميع المعلومات .

الدليل العقلي علي ذلك :

أنه تعالى لو لم يكن متصفا بهذه الصفة لا تصف بضدها واتصافه
بضدها نقص ، وهو باطل ، فثبت اتصافه — تعالى — بصفة الكلام .

الدليل النقلى :

قوله تعالى " وكلم الله موسى تكليماً " (١)

وقوله سبحانه " وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء
حجاب أو يرسل رسولا فيوحى بإذن ما يشاء " (٢)

هذا ونود أن نشير إلي أنه لا خلاف بين أهل الملة في أن الحق —
تعالى — متكلم ، لكن الخلاف الذي حدث هو في قضية اللقنم والحدوث .

ونشير بإيجاز إلي آراء الفرق المختلفة في القضية :

١ — الحنابلة : وقبل أن نورد رأي الحنابلة ، يجب أن نفرق بين رأي

الحنابلة التي نسبت — زوراً — إلي الإمام أحمد بن حنبل — وهم

قوم أغرقوا في التشبيه — وبين رأي الإمام أحمد نفسه (٣)

فالإمام أحمد يرى أن كلام الله — تعالى — هو المسموع المقروء

وأنه غير مخلوق ولا محدث (٤)

(١) سورة النساء الآية ١٦٤ .

(٢) سورة الشورى الآية ٥١ .

(٣) انظر كتاب دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلي الإمام أحمد لتقي الدين
الحصني .

(٤) يراجع في ذلك الرد علي الزناقة والجهمية ضمن كتاب عقائد السلف ص ٨٧ —

٩٢ — تحقيق د/علي سامي النشار وجمعة الطالبى — منشأة المعارف — الإسكندرية .

أما الحنابلة فقد ذهبوا إلى أن القرآن الكريم بحروفه وأصواته ؛ حتى بالغ بعضهم فقال : إن الجلد والغلاف قديمان ، فضلاً عن المصحف .

٢ - الكرامية : يتفقون مع الحنابلة في أن كلامه تعالى حروف وأصوات غير أنهم يزعمون أن هذه الحروف والأصوات قائمة بذاته - تعالى - لتجويزهم قيام الحوادث بذات الله تعالى عن ذلك علواً كبيراً .

٣ - المعتزلة : ذهب المعتزلة إلى أن القرآن الكريم كلام الله - تعالى - وهو منتظم من الحروف والأصوات وهي حادثة ، والكلام الإلهي عرض يخلقه الله في الأجسام علي وجه يسمع ويفهم معناه .

٤ - الأشاعرة : يرى الأشاعرة أن الكلام صفة من صفات الله - تعالى - الأزلية ، والقرآن كلام الله - تعالى - وهو قديم غير مخلوق .

والأشاعرة يتفقون مع المعتزلة في أن الحروف والأصوات حادثة ، إلا أنهم يخالفونهم في أن هذه الأصوات والحروف ليست كلام الله - تعالى - وإنما هي معبرة عن كلام الله ، الذي هو المعني النفسي القديم القائم بذاته تعالى (١)

سبب الخلاف في المسألة :

يرجع سبب الخلاف في المسألة إلى وجود قياسين متعارضين هما :

١ - أن كلام الله - تعالى - صفة له ، وكل ما هو صفة لله - تعالى -

(١) انظر : أصول الدين للبغدادي ص ١٠٦ - ١٠٨ ، الإرشاد للجويني ص ٩٩ - ١٣٧ ، شرح المواقف (الموقف الخامس) ص ١٤٦ - ١٦٤ تحقيق د/ أحمد المهدي ومن كتب المعتزلة : المغني للقاضي عبد الجبار - الجزء السابع والذي خصصه لهذه المسألة .

فهو قديم ، فكلام الله — تعالى — قديم .

٢ — كلام الله — تعالى — مركب من حروف وأصوات مترتبة ومتعاقبة في الوجود ، وكل ما هو كذلك فهو حادث ، فكلام الله حادث .
ولما رأي المختلفون التعارض في النتيجتين ، اضطروا إلي القدرح في أحد القياسين (١)

قضية القول بخلق القرآن :

يقول صاحب جوهرة التوحيد :

ونزه القرآن أي كلامه عن الحدوث واحذر انتقامه
فكل نص للحدوث ولا احمل علي الذي قــــد دلا

عرض تاريخي موجز للقضية :

تعد هذه القضية من أبرز القضايا الفكرية التي دخلت في مضمار العقيدة ، وقد شغلت المسلمين ربحاً من الزمن ، وكانت مثلاً صارخاً للتنصب وتباين الآراء ، التي من أجلها تفرقت الصفوف ، وبدا واضحاً عنصر الصراعات المذهبية ، بل وصل النزاع إلي حد إراقة الدماء .
والحقيقة أن القول بفكرة خلق القرآن — أساساً — من صنع اليهود ، ولعل هذا ما يؤكد لنا كل فتنة تحدث بين المسلمين نجد وراءها أصابع يهودية وخير دليل علي هذا ما فعله عبد الله بن سبأ ، فقد قام بمحاولات مأكرة الهدف منها : تفويض العقيدة الإسلامية من الداخل ، مما يؤدي إلي تمزيق صفوف المسلمين وتشكيكهم في عقيدتهم .

وقد ظهرت فتنة القول بخلق القرآن في أواخر الدولة الأموية وعلي يد رجل اسمه : الجعد بن درهم ، وهو أول من تكلم في خلق القرآن بدمشق ،

(١) انظر : المراجع السابقة .

وقد ورث هذه الفكرة عن إبان بن سميعان الذي أخذها من طالوت بن أعصم اليهودي (١) .

وقد قتل الجعد بن درهم هذا علي يد خالد بن عبد الله القسري يوم عيد الأضحى بالكوفة سنة ١١٨ هـ وذلك في أواخر عهد الدولة الأموية بحجة أنه يقول : " ما كلم الله موسى تكليماً ، ولا اتخذ الله إبراهيم خليلاً ، وقد استتجوا من قوله هذا أن القرآن مخلوق (٢) "

وفي يوم عيد الأضحى صعد خالد بن عبد الله القسري والي الكوفة علي المنبر وخطب الناس ثم قال :

أيها الناس ضحوا تقبل الله منا ومنكم ، فأني اليوم أريد أن أضحي بالجعد بن درهم ، وقد بين السبب في ذلك ، ثم نزل من علي المنبر وقام يذبحه فعلاً (٣)

فتنة خلق القرآن التي أثارها المعتزلة :

كان المعتزلة يرون أن الاعتقاد بقدم القرآن إلي جانب قدم الله شرك ، ذلك أنهم ينكرون القدم إلا علي الذات الإلهية .

وقد كان بطل فتنة خلق القرآن هو الخليفة المأمون الذي تأثر بالمعتزلة ، وتبني أراءهم ، وفرضها علي الناس فرضاً ، وبدأ بقضاته وعماله ، وجعل يطلب إليهم الإيمان بخلق القرآن ، ومن لا يؤمن بذلك يعزل فوراً ، وقد أرسل إلي نائبة في بغداد إسحاق بن إبراهيم أن يجمع القضاة والفقهاء

(١) ضحي الإسلام ١٦٧/٣ أحمد أمين ط ٩ — النهضة المصرية ١٩٥٤ ، وهو ناقل عن سرح الجفون .

(٢) ضحي الإسلام ١٦٧/٢ .

(٣) راجع البداية والنهاية لابن كثير ٢٦/١٠ تحقيق علي نجيب عطوى وآخرين — ط ٣ بيروت ١٩٨٧ م .

والمحدثين والمفتين وينذرهم بالعقوبة إن لم يستجيبوا للقول بخلق القرآن ، وظل الأمر كذلك إلى أن وصل الحكم إلى المعتصم ثم في عهد ابنه الواثق الذي قتل بعض معارضي الفكرة ، وظل الأمر على هذا الاضطهاد حتى جاء الخليفة المتوكل ، الذي فك قيود الفقهاء وانتصر لهم ضد المعتزلة ، فقويت شوكة أهل السنة بمناصرتهم ومساندتهم .

وبمجيء المتوكل انتهت المحنة ، التي كانت ولاشك ضرباً من الهوس المذهبي ، الذي لا يستحق أبداً كل هذا التعصب والغلو ، والذي لا علاقة له بعقيدة الإسلام من قريب أو بعيد (١)

ومما يؤسف ويحز في النفس أن هذه الفتنة العمياء سالت فيها دماء زكية ، وجلد فيها أئمة كرام ، وفي مقدمة من اکتوى بنار فتنة خلق القرآن الإمام الجليل أحمد بن حنبل ، الذي تحمل النصيب الأوفى من الأذى والقدر الأكبر من الصمود أمام جهالة مشعلي هذه النار ، وكان — رحمه الله — كالطود الشامخ الذي تكسرت على قمته وجانيبه رياح الانحراف ، وكان يقاوم هذا كله بالبرهان والحجة .

وعلى أي حال فقد واجه الإمام أحمد هذه المحنة بقلب المؤمن وعزيمة الشجاع ، وصبر المنيب ، وسلاح العالم ، وكان له النصر في نهاية المعركة ، وكان للعقيدة السلام على يديه ، فقد قاد السفينة بثبات وإيمان ، حتى لقي ربه راضياً مرضياً (٢)

(١) إسلام بلا مذاهب ص ٣٩٨ وما بعدها د/ مصطفى الشكعة ، الدار المصرية اللبنانية ط ١ ، ١٩٩٤ م .

(٢) المرجع السابق ص ٤٦٩ وما بعدها .

استغلال الكيد الصليبي للقضية :

بعد أن عجز التطهير العرقي والغزو النموي لأعداء الإسلام اندفعوا للتسلل إلى غزو صامت هدفه التشكيك في الإسلام ، إرواء لأحقادهم ، وبغضاً للعقيدة الإسلامية وكراهية للمسلمين .

ومن هذه المسائل : قضية خلق القرآن .

فقد روي عن " يوحنا الدمشقي " أنه كان يلقي بعض المسيحيين ، ليجادلوا المسلمين ، فيقول : إذا سألك المسلم : ماذا تقول في المسيح ؟ فقل : إنه كلمة الله ، ثم ليسأل النصراني المسلم : بم سمي المسيح في القرآن ؟ وليرفض أن يتكلم بشيء حتى يجيبه المسلم ، فإنه سيضطر إلى أن يقول : إنما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه " (١) فليسأله عن كلمة الله وروحه ، أمخلوقه هي أم غير مخلوقة ؟ فإن قال مخلوقة فليرد عليه بأن الله كان ولم تكن كلمة ولا روح ، فإن قلت ذلك فستفحم المسلم ؛ لأن من يري هذا الرأي زنديق عند المسلمين (٢)

ويري بعض الباحثين أن المعتزلة إنما ذهبوا إلى ذلك ؛ لأنهم كانوا يرون أنه هو الحق بقطع النظر عن كل شيء ، ولو كانوا يعلمون أن الحق ما يراه جمهور المسلمين لما تمسكوا برأيهم هذا وإن تألبت عليهم جميع رجال الكنيسة (٣) .

(١) سورة النساء الآية ١٧١ .

(٢) تاريخ المذاهب الإسلامية - محمد أبو زهرة ص ٢٦٠ نقلاً

عن : أصول الدين الإسلامي ص ١٢٧ .

(٣) كبرى اليقينيات الكونية ص ١٢٨ هامش .

مع صاحب الجوهره :

لاشك أن صاحب جوهره التوحيد قد بين القول الفصل في المسألة بادناً بعبارة التنزيه ، أي أنه يجب علي كل مسلم أن ينزه كلام الله — تعالى — عن الحوادث خشية انتقام الله وعذابه وما أوهم ظاهره الحدوث أو الخلق فيجب أن يحمل علي اللفظ الذي قد دلا وهو تلك الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى .

ونود أن نشير هنا إلي أن مسألة الكلام النفسي التي قال بها الأشاعرة يرجعها المعتزلة إلي صفة العلم إن كان المدلول خبراً ، وإلي صفة الإرادة إن كان أمر ونهياً ^(١)

وعلي كل فالمعتزلة يقولون بحدوث الكلام زعماً منهم أن من لوازمه الحروف والأصوات ، وذلك مستحيل علي الله — تعالى . وقد رد عليهم الأشاعرة بأن هذا القول لا ننكره بل نقول به ، ونسميه كلاماً لفظياً ، ونعترف بحدوثه ، وعدم قيامه بذاته تعالى ، ولكننا نثبت وراءه الكلام النفسي ، الذي نعبر عنه بالألفاظ .

وواضح أن الخلاف الذي قام قديماً بين المعتزلة والأشاعرة ينحصر في تسمية الكلام النفسي فالمعتزلة يقولون بأن الكلام النفسي لا يسمى كلاماً وإنما هو راجع إلي صفة الإرادة إن كان المدلول أمراً أو نهياً ، وراجع إلي صفة العلم إن كان المدلول خبراً ، أما أهل السنة — أو الأشاعرة بصفة خاصة — فيسمونه كلاماً نفسياً ، ويعنون بذلك الصفة الأزلية القديمة القائمة بذاته — جل شأنه — كسائر الصفات ^(٢)

(١) المرجع السابق ص ١٣٦ .

(٢) أصول الدين الإسلامي ص ١٤٨ .

وهذا الخلاف — في نظري — لا يستدعي علي الإطلاق هذا النزاع الطويل الذي وصل إلي ذروته ، يقول شارح الطحاوية :
 "وبالجملة : فكل ما تحتج به المعتزلة مما يدل علي أنه كلام متعلق بمشيئته وقدرته ، وأنه يتكلم إذا شاء ، وأنه يتكلم شيئاً بعد شيء فهو حق يجب قبوله ، وما يقوله من يقول : إن كلام الله قائم بذاته وأنه صفة له ، والصفة لا تقوم إلا بالموصوف فهو حق يجب قبوله والقول به ، فيجب الأخذ بما في قول كل من الطائفتين من الصواب ، والعدول عما يرده الشرع والعقل من قول كل منهما " (١)
 تعقيب عام :

الذي يتصفح كتب التراث العقدي يجد أن المعتزلة كان لهم نفس طويل وعميق في مسألة خلق القرآن ، وقد خيل إليهم أنهم انتدبوا للدفاع عن العقيدة الإسلامية ، وقد بدا التكلف الواضح في التشبث بالآراء والانتصار لها من قبل المعتزلة بل وخصومهم أيضاً ، وهذا يحدث دائماً حينما تكون المعركة في عنفوانها ، ولو حدثت مواضع الاختلاف لانتهي النزاع ، وحسمت الخلافات ، غير أن هذا لم يحدث إلا بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، وهدأت الأفكار (٢)

إن المتصفح للقرآن الكريم يجد أن الصور والأساليب تعددت لتثبت لكل ذي عقل سليم أن الحق — سبحانه — متصف بصفة الكلام ، وأنه جل شأنه

(١) شرح الطحاوية لابن أبي الغزالي الحنفي ص ١٧٣ تحقيق د/ عبد الرحمن عميرة — مكتبة المعارف — الرياض — ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م .
 (٢) ضحي الإسلام ٣/٣٤ — مطبعة النهضة المصرية .

قد كلم بعض رسله وأنبيائه كلاماً مباشراً ، وبعضهم كلمه عن طريق الوحي ، وما ذلك إلا لأنه — جل شأنه — قد اتصف بصفة الكلام .
أما الأراء الشاذة والغريبة كراي الكرامية ومن لف لفهم فهؤلاء لا وزن لهم ولا حساب في العقيدة الإسلامية .

المستحيل في حقه تعالى

يجب علي كل مكلف من المسلمين معرفة الصفات الواجبة لله — تعالى — والمستحيلة والجائزة في حقه تعالى .

وإذا كان الحق — سبحانه — قد لتصف بصفات الكمال الثبوتية الواجبة له تعالى ، فإن هناك أموراً تترتب علي الإيمان بهذه الصفات ومن هذه الأمور المستحيل في حقه تعالى .

وقد لخص هذه المسألة صاحب الجوهرة قائلاً :

ويستحيل ضد ذي الصفات في حقه كالكون في الجهات بمعني أنه يستحيل علي الله — تبارك وتعالى — أزداد الصفات الواجبة له كالقدرة والإرادة والعلم والسمع والبصر ...
وقد ذكر علماء العقيدة في كتبهم هذه المستحيلات وتناولوها بالتفصيل ، حتى تسلم العقيدة من كل شائبة ومن أهم هذه المستحيلات التي نبهوا إليها :

- ١ — أن الله — سبحانه — ثبت له وجوب الوجود ، ويستحيل عليه ما ينافي الوجود وهو العدم .
 - ٢ — ثبت لله — تعالى — وجوب القدم ، فيستحيل عليه الحدوث .
 - ٣ — ثبت لله — تعالى — وجوب البقاء ، ويستحيل عليه ما ينافيه وهو الفناء .
 - ٤ — ثبت له تعالى — وجوب مخالفة الحوادث ويستحيل عليه للمماثلة أو المشابهة للحوادث بكل صورها .
- والمماثلة للحوادث كالجرم ^(١) والعرض ^(٢) والجهة ، إلا أن بعض

(١) الجرم : ما حل في فراغ . (٢) العرض : ما لا يقوم بنفسه .

العلماء قالوا: إن العامي إذا اعتقد جهة العلو لا يكفر ، لأن جهة العلو فيها شرف ورفعه ، أما إن اعتقد جهة السفلى فإنه يكفر ، لأن فيها خسة ودناءة^(١)

ويستحيل عليه تعالى — أن يحل في مكان (٢)

(١) شرح البيجوري علي الجوهرة ص ١٠٧ — المطابع الأميرية ١٩٧١ م .

(٢) الحلول نوعان :

الحلول السرياني وهو : عبارة عن اتحاد الجسمين بحيث تكون الإشارة إلي أحدهما إشارة إلي الآخر كحلول ماء الورد في الورد ، فيسمى الساري حالا والمسري فيه محلاً .
الحلول الجواري وهو عبارة عن كون أحد الجسمين طرفاً للآخر كحلول الماء في الكوز .

والحلول بنوعيه مستحيل في حقه تعالى وذلك لما يلي :

- ١ — لأن الحال تابع لما يحل فيه ويستحيل أن يكون الله — تعالى — تابعا في وجوده لشيء ، لأن هذا يتنافى مع وجوب الوجود الثابت له سبحانه .
- ٢ — إن الحال في الشيء محتاج إلي ذلك الشيء ، ويلزم علي ذلك أن يكون محتاجاً ، والاحتياج دليل الإمكان ، وهذا مستحيل في حقه تعالى .
- ٣ — أنه لو حل سبحانه في محل فإما أن يكون مستغنياً بذاته عن المحل أو محتاجاً إليه فإن كان غنياً بذاته عن المحل فيستحيل أن يعرض أو يطرأ له ما يجعله محتاجاً إلي المحل ؛ لأن ما بالذات لا يتغير ، أما إن كان محتاجاً بذاته إلي المحل فيلزم إلي جانب الاحتياج الذي يترتب عليه إمكان الواجب — قدم المحل الذي يحل فيه ، وهذا محال ، لأنه لا قديم إلا الله تعالى .

هذه الأمور وغيرها محالة علي الحق — تعالى — يضاف إلي ذلك :

- ١ — أنه لو حل في جسم فتكون ذاته قابلة للحلول في أي جسم ومعلوم أن الأجسام كلها متساوية ومتماثلة لتركيبها من الجواهر الفردة عند المتكلمين أو الهيولي والصورة عند الفلاسفة ، وحينئذ إما أن يحتاج إلي مخصص يخصص حلوله في بعض الأجسام دون بعض ، فإن احتاج يلزم إمكانه وهو باطل ، وإلا يكون ترجيحاً بدون مرجح وهو باطل

ويستحيل عليه تعالى أن يكون في زمان ، إذ لا تنطبق عليه حركات الأفلاك .

ويستحيل أن يقال : هو تعالى في ليل أو نهار أو في سنة كذا .
ويستحيل أن تتصف ذاته بالحوادث كالقدرة الحادثة أو الإرادة الحادثة .
ويستحيل أن تتصف ذاته تعالى بالحركة أو السكون .
ويستحيل أن يتصف جل شأنه بالصغر أو الكبير .
أما ما وصف به سبحانه نفسه في كتابه العزيز بأنه " كبير متعال " فمقصود به التأكيد على عموم قدرته وعظمته .

ويستحيل أن تتصف أفعال الله وأحكامه بالأعراض وليس معني هذا أنها ليست لحكمة ؛ بل هي لحكمة يعلمها هو .

٥ - ثبت لله - تعالى - وجوب القيام بالنفس ، فيستحيل أن يكون صفة تحتاج إلى محل تقوم به ، كما يستحيل أن يكون محتاجاً إلى مخصص يخصصه بحال دون حال ، إذ كل ذلك يتنافى مع القيام بالنفس .

٦ - ثبت لله - تعالى - الوجدانية فيستحيل أن يكون له شريك يماثله في ذاته ، ويستحيل أن تكون ذاته مركبة من أجزاء ، كما يستحيل أن يكون لأحد صفة أو صفات تماثل صفاته تعالى ، ويستحيل أن يكون معه مؤثر آخر في اختراع فعل من الأفعال .

(-) (٢) أن يكون موصوفاً بأنه حال في غيره ، إما صفة كمال أو لا ، فإن كان صفة كمال يلزم أن يكون ناقصاً وحاش لله - وإن لم يكن صفة كمال بأن يكون صفة نقص فحينئذ يجب أن ينزه الله عنه ، انظر شرح المقاصد للفتاوى ٦٩/٢ وانظر : بحوث في الإلهيات من كتاب المواقف ص ٨٣ وما بعدها د/ محمد عمر محمد حسن ط ١ دار الطباعة المحمدية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

- ٧ — وقد ثبت لله — تعالى — القدرة ، فيستحيل عليه العجز .
- ٨ — وثبت لله — تعالى — الإرادة فيستحيل عليه الإكراه أو الذهول أو الغفلة ، أو عدم الاختيار .
- ويستحيل أن توجد الأشياء عن الله — تعالى — بالطبع — كما يقول بذلك بعض الفلاسفة ؛ لأن ذلك يتنافى مع الاختيار .
- ٩ — وثبت لله — سبحانه — العلم : أي الانكشاف التام للمعلومات علي وجه الإحاطة والشمول ، فيستحيل عليه — جل شأنه — الظن والشك والوهم والنوم ، وكل معاني الجهل .
- ١٠ — وثبت لله — تعالى — وجوب الحياة ، فيستحيل عليه ما ينافيها (الموت)
- ١١ — وثبت لله — عز وجل — السمع والبصر فيستحيل عليه العمى والصم .
- ١٢ — وثبت له — جل شأنه — الكلام فيستحيل عليه ما ينافيها وهو الخرس والبكم والعي والسكوت .

نماذج من القرآن الكريم والسنة المطهرة

- قال تعالى : " وتوكل علي الحي الذي لا يموت " ^(١) ونفي الموت يتضمن كمال الحياة .
- ويقول سبحانه : " لا تأخذه سنة ولا نوم " ^(٢) ونفي ذلك يتضمن كمال حياته وقيوميته .
- وقال تباركت أسماؤه " ولا يظلم ربك أحداً " ^(٣) ونفي الظلم عن الحق

(١) سورة الفرقان الآية ٥٨ .

(٢) سورة البقرة الآية ٢٥٥ . (٣) سورة الكهف الآية ٤٩ .

سبحانه سيضمن كمال العدالة .

وقال تعالى : " ولا يؤدوه حفظهما " ^(١) دلالة علي كمال القدرة .

وقل عز اسمه : " لا يغرب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض " ^(٢) دلالة علي كمال علمه .

وقال جل جلاله : " لا تتركه الأبصار " ^(٣) ، وذلك لكمال جلاله وعظمته وكبريائه .

ومن السنة النبوية :

— قوله صلى الله عليه وسلم : " إن الله لا مستكره له " ^(٤)

— قوله صلى الله عليه وسلم : " إن الله لا يتعاضم عليه شيء " ^(٥)

— قوله صلى الله عليه وسلم : " إن الله لا يحب الفحش والتفحش " ^(٦)

— قوله صلى الله عليه وسلم : " إن الله لا يظلم المسلم حسنة " ^(٧)

— قوله صلى الله عليه وسلم : " إن الله لا ينام " ^(٨)

وبعد :

فإن من الواجب علي كل مكلف أن يعتقد اعتقاداً جازماً — كما أوضحنا في البداية — بأن الله منزّه عن كل نقص ، وهو سبحانه متصف بكل كمال

(١) سورة البقرة الآية ٢٥٥ .

(٢) سورة سبأ الآية ٣ .

(٣) سورة الأنعام الآية ١٠٣ .

(٤) رواه أحمد

(٥) رواه مسلم

(٦) رواه مسلم

(٧) رواه مسلم

(٨) رواه مسلم

يليق به تعالى .

والمتصفح لكتب العقيدة الإسلامية يجد أن علماء التوحيد بذلوا جهدهم في باب التنزيهات وإن كانت قد اختلفت طرقهم في عرضها ، فبعضهم يجمال ، وبعضهم يفصل ، وبعضهم يلتزم بما ورد في الكتاب والسنة ، وبعضهم يستعمل المصطلحات العلمية في التعبير عنها ، لكنهم في النهاية يجمعون على أنه يجب تنزيه الحق تبارك وتعالى عن كل ما لا يليق به ، وأنه منزّه عن كل صفات الحوادث (١)

ولا شك أن ثمرة هذا الاعتقاد — عند أهل الحق — هي وجود تعظيم في القلب ، يمنع من التعطيل والتشبيه ، ولا يكفي في القضية مجرد الاعتقاد القلبي ، بل يجب أن يضاف إلي ذلك وجود هذا التعظيم في الوجدان ، إنه تعالى أعظم من كل عظيم بوجوده الدائم أزلاً وأبداً ، وأعظم من كل عظيم في علمه وقدرته وقهره وسلطانه ونفاذ حكمه ، وأعظم من كل عظيم في أن العقول لا تصل إلي كنه صمديته ، والأبصار لا تحيط بسرانقات عزه (٢)

وإذا كان علماء التوحيد يعتقدون أبواباً في كتبهم لهذه التنزيهات فإنهم بذلك يوصدون الأبواب أمام كل تطاول على مقام الألوهية السامي ، ذلك التطاول المزود بالتصورات البشرية ، كهذه التصورات اليهودية والمسيحية وغيرها .

وأود هنا أن أنقل نموذجاً لواحد من أعلام الإسلام الذين قيضهم الله لخدمة العقيدة ، ألا وهو الإمام أبو حامد الغزالي حيث يقول في كتابه "

(١) عقيدتنا ص ١١٦ .

(٢) هوامش على النظامية ص ١٧٣ .

" إحياء علوم الدين " عن الله تعالى :

" ... إنه في ذاته واحد لا شريك له ، فرد لا مثيل له ، صمد لا ضد له ، منفرد لا ند له ، وأنه واحد قديم لا أول له ، أزلي لا بداية له ، مستمر الوجود لا آخر له ؛ أبدي لا نهاية له ، قيوم لا انقطاع له ، دائم لا انصرام له ، لم يزل ولا يزال موصوفاً بنعوت الجلال ، لا يقضي عليه بالانقضاء والانفصال بتصرم الأبد ، وانقراض الآجال ، بل هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم ، وأنه ليس بجسم مصور ، ولا جوهر محدود مقدر ، وأنه لا يماثل الأجسام لا في التقدير ولا في قبول الانقسام ، وأنه ليس بجوهر ولا تحله الجواهر ، ولا بعرض ولا تحله الأغراض ، بل لا يماثل موجوداً ، ولا يماثل موجود ، ليس كمثله شيء ، ولا هو مثل شيء .

وأنه لا يحده المقدار ، ولا تحويه الأقطار ولا تحيط به الجهات ، ولا تكشفه الأرضون ولا السموات ، وأنه مستو علي العرش علي الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أراد استواء منزلها عن المماس والاستقرار والتمكين والحلول والانتقال ، لا يحمله العرش ، بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته ومقهورون في قبضته ، وهو فوق العرش والسماء وفوق كل شيء إلي تخوم الثري فوقية لا تزيده قريباً إلي العرش والسماء ، كما لا تزيده بعداً عن الأرض والثري ؛ بل هو رفيع الدرجات عن العرش والسماء ، كما أنه رفيع الدرجات عن الأرض والثري ، وهو مع ذلك قريب من كل موجود ، وهو أقرب إلي العبد من حبل الوريد ، وهو علي كل شيء شهيد" (١)

(١) إحياء علوم الدين ٨٩/١ ط الحلبي .

الجائز في حقه تعالى

قال صاحب الجوهرة :

وجائز في حقه ما أمكننا إيجاداً إعداماً كرزقه الغني
من المعلوم أن الجائز هو : ما يصح في العقل وجوده تارة وعدمه
أخرى .

والله سبحانه فعال لما يريد ، يجوز في حقه فعل كل ممكن أو تركه ،
هو الفاعل المختار المتصرف في ملكه كيف يشاء ، لا يشاركه أحد في
التصرف ، ولا يحول دون تصرفه أحد .

وأفعاله سبحانه — جميعاً — جارية وفق الحكمة والعدل والصواب ،
سواء علمنا منها الحكمة أو جهلناها (١)

أن الجائز لا يقع بنفسه ، فكفتا الوجود والعدم فيه متساويتان ، لا ترجح
لإحدهما إلا بتأثير صانعه ، فالافتقار في الجائز ذاتي ، افتقار في الإيجاد
، وافتقار في الإمداد ، ويستحيل — في العقول — أن يكون صانعه جائزاً
مثله ، وإلا لكان مفتقراً مثله ، ويتسلسل الفقراء إلي غير نهاية ، ولو
تسلسل الفقراء إلي غير نهاية فمن ذا الذي أمدهم إيجاداً وإمداداً إلا الغني
بنفسه (٢)

هذا وأفراد الجائز كثيرة منها علي سبيل المثال لا الحصر : الخلق ،
والرزق ، والإماتة ، ، والإحياء ، والصحة ، والإسقام ، والثواب ،
والعقاب ، والقضاء ، والقدر ، وبعثة الرسل — عليهم السلام — ورؤية
المؤمنين لله بلا كيف ولا انحصار ...

(١) شرح السنوسية للبيجوري — القاهرة — ١٣٦٩ هـ .

(٢) هوامش علي النظامية ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

وقد أشار صاحب الخريدة إلى الجائز في حقه تعالى بقوله :
وجائز في حقه الإيجاد والترك والاشقاء والاسعاد (١)

(١) الخريدة البهية نقلاً عن الصفات الواجبة المستحيلة والجائزة ص ١٩٤ .

خلق الأفعال الاختيارية

قال صاحب الجوهرة :

فخالق لعبده وما عمل

يرى أهل السنة: أن الخالق لأفعال العبيد الاضطرارية والاختيارية هو الله وحده ، وليس للعبد ولا لقدرته الحادثة — التي هي بخلق الله تعالى — أدنى تأثير في فعل من الأفعال ، وجميع الحوادث عندهم حدثت بقدرة الله — تعالى — لا فرق بين ما تعلقت به قدرة العباد وما تفرد الله — تعالى — بالاقتدار عليه .

وأهل السنة ينطلقون في رؤيتهم هذه من مبدأين أساسيتين :

- ١ — أن الأسباب لا تؤثر في مسبباتها والتلازم بينهما عادي .
 - ٢ — وجوب وحدانيته تعالى ، ووحدانيته تعني انفراده بالخلق ؛ لأنه لا شريك له في أفعاله ، وليس لأحد فعل يشبه فعله .
 - ٣ — وجوب علمه تعالى للمعلومات .
 - ٤ — وجوب عموم قدرته تعالى وإرادته لسائر الممكنات .
- ونود أن نشير هنا إلى قضية هامة ألا وهي : الصلة بين الأسباب والمسببات .

هناك ثلاثة اتجاهات في الموضوع :

- ١ — الحكماء يرون أن الأسباب تؤثر بطبيعتها ، ولا يشترط لتأثير الأسباب في المسببات إلا تحقيق الشرط وانتفاء المانع ، فإذا كان من طبيعة النار الإحراق ، فإن هذا الإحراق يتحقق عند ملامسة الشيء المحترق .
- ٢ — المعتزلة : يرون أن الأسباب تؤثر في المسببات بقوة خلقها الله ، فالنار تحرق ؛ لأن الله — تعالى — خلقها وأودعها قوة الإحراق .

٣ — الماتريديه : ذهبوا إلى أن الأسباب تؤثر في المسببات بقوة خلقها الله فيها ، إلا أنهم يرون أن هناك تلازماً عقلياً بين الأسباب والمسببات ، بمعنى أن المسببات لا تتخلف عن أسبابها ، فالإحراق لا يتخلف عن ملامسة النار للأشياء .

٤ — الأشاعرة : التلازم بين الأسباب والمسببات عند الأشاعرة — عادي ، بمعنى أنه يمكن أن تتخلف المسببات عن الأسباب ، فالنار يمكن أن تلامس الأشياء القابلة للاحتراق ولا تحرقها .

وهذا هو الرأي الذي ارتضاه صاحب جوهره التوحيد وشارحوها (١)

يقول الإمام البيجوري :

" .. ومن اعتقد أن المؤثر هو الله ، وجعل بين الأسباب والمسببات تلازماً عادياً بحيث يصح تخلفها فهو المؤمن الناجي إن شاء الله " (٢)

بعد هذا يمكننا القول : إن أهل السنة وإن اعتقدوا أن كل الأفعال الاختيارية من خلق الله — تعالى — فإنهم ينسبون الخير إلى الله — تعالى — وينسبون الشر إلى العبد ، وذلك اقتداء بما فعله سيدنا إبراهيم — عليه السلام — تأدباً مع ربه ، فقد قال الله علي لسانه : " الذي خلقتني فهو يهديني والذي هو يطعمني ويسقين وإذا مرضت فهو يشفين " (٣) ولم يقل : أمرضني ، وقوله تعالى " ما أصابك من حسنة فمن الله ، وما أصابك من سيئة فمن نفسك " (٤) فالأدب ألا ينسب إلى الحق تعالى إلا الخير (٥)

(١) المنهج الجديد ص ٨٦ .

(٢) شرح البيجوري علي الجوهره ص ١٠٩ .

(٣) سورة الشعراء الآية ٧٨ — ٨٠ .

(٤) سورة النساء الآية ٧٩ .

(٥) المرجع السابق ص ١٣٠ .

التوفيق والخذلان

قال صاحب الجوهرة :

- وخازل لمن أراد بعـده موفق لمن أراد أن يضلل
يجب على المسلم أن يعتقد أن الموفق للعبد والخازل له هو الله وحده ،
لأنه سبحانه المنفرد بالخلق والإيجاد لجميع المخلوقات .
هذا ما ذهب إليه أهل السنة وأعلنتهم على ذلك كثيرة منها :
- ١ — قوله تعالى : " إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء " (١)
 - ٢ — قوله عز وجل : " والله يدعو إلى دار السلام ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم " (٢)
 - ٣ — قوله سبحانه : " من يهد الله فهو المهتد ومن يضلل فأولئك هم الخاسرون " (٣)
 - ٤ — وقوله جل شأنه : " فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام " (٤)
- هذا بالنسبة للهداية والتوفيق .
أما بالنسبة للختم والطبع فقد وردت آيات كثيرة منها :
- ١ — قوله تعالى : " وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقر " (٥)
 - ٢ — وقال تعالى : " بل طبع الله عليها بكفرهم " (٦)

-
- (١) سورة القصص الآية ٥٦ . (٦) سورة النساء الآية ١٥٥ .
 - (٢) سورة يونس الآية ٢٥ .
 - (٣) سورة الأعراف الآية ١٨٧ .
 - (٤) سورة الأنعام الآية ١٢٥ .
 - (٥) سورة الأنعام الآية ٢٥ .

٣ - وقال سبحانه : " ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى
أبصارهم غشاوة " (١)

وبناء على ما سبق فإن الله - تعالى - يجوز في أفعاله توفيق من شاء
من عباده وخذلان من شاء ، وإذا كنا قد اعتقدنا أن الله - سبحانه - هو
الخالق لكل شيء ، فيلزمنا الاعتقاد بأن الموفق والخائل للعبد هو الله .
لكن قد يحدث هناك خطأ لدي البعض في فهم قضية الهداية والإضلال
، وهذا راجع إلي عدم الفهم لكتاب الله العزيز .

فمثلاً قوله تعالى : " كذلك زيننا لكل أمة عملهم ثم إلي ربهم مرجعهم
فينبئهم بما كانوا يعملون " (٢)

وقوله جل شأنه " أفمن زين له سوء عمله فرآه حسناً فإن الله يضل من
يشاء ويهدي من يشاء " (٣)

يقول المعترضون : كيف يضل الله العبد ثم يعذبه ؟
وكيف يزين له سوء عمله ثم يعاقبه ؟ إذا كان الأمر كذلك فأين العدل
إنن ؟

وبداية يظهر لنا بوضوح جهل هؤلاء المعترضين الذين أسأوا الظن
بربهم فهلكوا بجهلهم ، فقد خفيت عنهم الحقيقة وهي أن الله - تعالى -
إنما يضل من أضل بعد أن يعذر إليه بتبیین سبيل الهدى واضحة ، ويمنحه
القدر الكافية على السير فيها ، فإذا أثر العبد - بعد العلم - طريق
الضلال على طريق الهدى ، ولاه الله ما تولى واختار ، فكان ذلك عدلاً

(١) سورة البقرة الآية ٧ .

(٢) سورة الأنعام الآية ١٠٨ .

(٣) سورة فاطر الآية ٨ .

منه سبحانه ، كما قال في سورة التوبة " وما كان الله ليضل قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون " (١)

أما من أثر الهداية ورغب فيها ، وطلبها وعمل بأسبابها فإنه يجد عوناً ومهدداً من الله علي تحصيلها وتحقيقها ، وهذه رحمة من الله — تعالي — بعبادة .

إن هذا التزيين الوارد في بعض الآيات إنما هو سنة إلهية لا تتخلف ، وهي أن المرء إذا أثر العمل باختياره ، وأحبه من نفسه ولازمه غير منفك عنه زمناً طويلاً أصبح هذا العمل حسناً عنده وإن كان شيئاً قبيحاً ، والعمل الفاسد كالعمل الصالح في هذه السنة ، كلاهما يزين لفاعله بهذه الطريقة .

وقد كان من رحمة الله — تعالي — أن حذر عباده من استدامة العمل الفاسد ، والإصرار عليه ، ودعاهم إلي تركه والتوبة منه ، قبل أن يبلغ بهم الأمر إلي مستوى التزيين ، حسب سنة الله ، إذ يومها يتعذر عليهم الإقلاع عن هذا العمل وتركه ، فمن استجاب لهذا التحذير نجا ، ومن تجاهل هذا التحذير هلك ، ومن نجا فقد نجا برحمة الله ، حيث نهاه عن الغي فأنتهى ، أما من أصر علي الغي ، واتخذ سبيلاً ، ومضي فيه حتى أصبح القبيح عنده حسناً فقد فقد الاستعداد لقبول دعوة الهدى والخير ومضت فيه سنة الله في التزيين ، فهلك مع الهالكين " وما ظلمهم الله ولكن كانوا أنفسهم يظلمون " (٢)

(١) سورة التوبة الآية ١١٥ .

(٢) سورة النحل الآية ٣٣ ، ينظر : عقيدة المؤمن لأبي بكر الجزائري ص ٣٧٤ —

٣٧٥ ط عيسى الحلبي — مصر .

الوعد والوعيد

قال صاحب الجوهرة :

.....
 ومنجز من أراد وعده
 يستفق أهل السنة والجماعة علي أن وعد الله — تعالى — بالثواب لا
 يتخلف شرعاً ، وهذا ما أخبرنا به القرآن الكريم .
 قال تعالى : " إن الله لا يخلف الميعاد " (١)
 وقال تعالى : " وعد الله لا يخلف الله وعده ولكن أكثر الناس لا يعلمون " (٢)
 وقال جل شأنه : " إنك لا تخلف الميعاد " (٣)
 كما أن تخلف الوعد سفه ، وهو مستحيل علي الله — تعالى .
 والملاحظ أن مسألة الوعد متفق عليها بين الأشاعرة والماتريدية .
 أما الوعيد فقد اختلف فيه :
 فتمذهب الأشاعرة إلي أن الوعيد يمكن أن يتخلف، ذلك أن الخلف في
 الوعيد لا يعد نقصاً . بل يعد كرمأ يمتدح به ، والكريم إذا أخبر بالوعيد
 فاللائق بكرمه أن يبني إخباره علي المشيئة وإن لم يصرح بها بخلاف
 الوعد فاللائق بكرمه أنه يبني إخباره به علي الجزم (٤)
 أما الماتريدية فقد ذهبوا إلي أنه يمتنع تخلف الوعيد ؛ لأنه لو لم ينفذ
 الوعيد للزم عليه مفاصد كثيرة منها :
 ١ — الكذب علي الله — تعالى — وهو منزه عنه .

(١) سورة آل عمران الآية ٥ .

(٢) سورة الروم الآية ٦ .

(٣) سورة آل عمران الآية ١٩٤ .

(٤) شرح البيجوري ص ١١٣ .

- ٢ — تبديل القول وذلك لقوله تعالى " ما يبذل القول لدي وما أنا بظلام للعبيد " (١)
- ٣ — تجويز عدم خلود الكفار في النار ، وذلك باطل لما فيه من مخالفة النصوص القرآنية .
- ويجاب عن ذلك بما يلي :
- تخلف الوعيد من الله — تعالى — لا يعد كذباً في خبره لأن الكريم إذا أوعد بالشر علقه علي المشيئة .
- المستحيل تبديل القول في وعيد الكفار ومن لم يرد الله عنه عفواً ، والآية المذكورة محمولة علي ذلك .
- جواز تخلف الوعيد إذا كان وارداً فيما يجوز العفو عنه لا ينافي خلود الكفار في النار ، فإنه لا يجوز العفو عن الكفر ، لقوله تعالى : " إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء " (٢)

(١) سورة ق الآية ٢٩ .

(٢) سورة النساء الآية ٤٨ . يراجع المنهج الجديد ص ٩٤ .

قال صاحب الجوهرة :

فوز السعيد عنده في الأزل كذا الشقي ثم لم ينتقل

قضية : السعادة والشقاوة تتعلقان بعلم الله الأزلي ، بمعنى أن من ختم له بالإيمان ، دل علي أنه في الأزل كان من السعداء وإن تقدمه كفر ، وإن ختم له بالكفر دل علي أنه في الأزل من الأشقياء وإن تقدمه إيمان .

روي عن سهل بن سعد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال :
 "إن العبد ليعمل عمل أهل النار وإنه من أهل الجنة ، ويعمل عمل أهل
 الجنة وإنه من أهل النار ، وإنما الأعمال بالخواتيم" ^(١)

وجاء في الحديث أيضاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا نراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها ، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا نراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها " (٢)

وبناء علي ما تقدم فقد ذهب الأشاعرة إلي أن السعادة والشقاوة أزليتان ، لا تبدلان ولا تتغيران ، فالسعيد من علم الله موته علي الإيمان ، والشقي من علم الله موته علي الكفر ، والسعيد لا ينقلب شقياً ، والشقي لا ينقلب سعيداً .

واستدلوا علي ذلك بما يلي :

(١) البخاري

(٢) البخاري ومسلم :

لو انتقل السعيد أزلًا من السعادة إلى الشقاوة للزم انقلاب العلم الإلهي جهلاً وهو محال ، فما أدّى إليه باطل ، وللزم أيضاً تبدل الإيمان كفرة بعد الموت ، وهو محال ، بل يدهي الاستحالة .

وكذلك لو انتقل الشقي من الشقاوة إلى السعادة للزم انقلاب العلم الإلهي جهلاً وللزم تبدل الكفر بعد الموت إيماناً وكلاهما مستحيل فبطل ما أدّى إليه (١)

أما الماتريديّة فذهبوا إلى أن سعادة السعيد وشقاوة الشقي باعتبار الوصف القائم به في الحال من الإيمان في الأول والكفر في الثاني . وبناء عليه : فإن السعيد هو المؤمن في الحال وليس في الأزل ، والشقي هو الكافر في الحال وليس في الأزل .

وعلى ذلك فمن الممكن أن يشقي السعيد بالردة بعد الإيمان ، كذلك الشقي من الممكن أن يسعد بأن يؤمن بعد الكفر فيصير سعيداً . وقد بني الماتريديّة مذهبهم في السعادة والشقاوة على تفسيرهم للسعادة والشقاوة .

فالسعادة هي الإسلام

والشقاوة هي الكفر

والسعيد هو المسلم في الحال

أما الشقي فهو الكافر في الحال

وقد اتفق الأشاعرة والماتريديّة على أنه لا يستحيل ارتداد المسلم الغير معصوم ، ولا إيمان الكافر الغير المختوم عليه بالشقاوة ، كذلك لا يجوز

(١) المنهج الجديد ص ٩٦ .

الارتداد علي من علم الله موته علي الإسلام ، ولا الإسلام علي من علم الله موته علي الكفر .

وواضح أن الخلاف بين الفريقين لفظي .

تعقيب :

لاشك أن الموت يأتي بغتة ، ومن هنا : فإن العبد لا يدري متى تقبض روحه ، وعليه فينبغي علي الإنسان أن يبادر إلي طاعة ربه ، وللطاعة هي السبيل إلي الوصول إلي الجنة ، وقد أوجب الله - تعالى - التوبة علي المؤمنين لتحسن خاتمتهم .

الكسب

قل صاحب الجوهرة :

وعند للعبد كسب^(١) كلفاً ولم يكن مؤثراً^(٢) فلتعرفاً

فليس مجبوراً ولا اختياراً وليس كل يفعل اختياراً

يبين صاحب الجوهرة في هذين البيتين أن مذهب أهل السنة هو أن للعبد كسباً للأفعال ، وهذا الكسب متعلق به التكليف من غير أن يكون موجداً وخالقاً لها ، وإنما له فيها نسبة الترجيح كالميل للفعل والترك ، والأصل في ذلك قوله تعالى : " وخلق كل شيء فقدره تقديراً " ^(٣) وقوله : " والله خلقكم وما تعلمون " ^(٤)

ولكي تتضح المسألة نشير بإيجاز إلى المذاهب في أفعال العباد .
أولاً مذهب الجبرية : زعموا أن أفعال العباد كلها اضطرارية ، وليس للعبد فعل اختياري أصلاً ، والعباد في أفعالهم كالجماادات في حركاتها ، لا قدرة لهم فيها ولا اختيار ولا كسب ، وهم مع قدرة الله — تعالى — كالريشة المعلقة في الهواء ، تميلها الرياح حيث مالت .
واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : " والله خلقكم وما تعلمون " وقوله : " الله خالق كل شيء " ^(٥) وقوله " وما تشاؤون إلا أن يشاء الله " ^(٦)

(١) الكسب : ما يقع به المقدور مع صحة انفراد القادر به أو ما يقع به المقدور في محل قدرته .

(٢) التأثير : هو الاختراع والإيجاد .

(٣) سورة الفرقان الآية ٢

(٤) سورة الصافات الآية ٩٦ .

(٥) سورة الزمر الآية ٦٢ .

(٦) سورة الإنسان الآية ٣٠ .

ثانياً : المعتزلة : ذهب المعتزلة إلى أن أفعال العباد الاختيارية مخلوقة للعباد ، ولا دخل لقدرة الله — تعالى — في إيجادها ، وهم يقولون بأن العبد يخلق أفعاله الاختيارية بقدرته خلقها الله — تعالى — فيهم .

ويستدلون علي ما ذهبوا إليه بآيات من القرآن الكريم منها : قوله تعالى : " وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " ^(١) وقوله : " إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات " ^(٢)

ثالثاً : الأشاعرة : يرى الأشاعرة أن أفعال العباد الاختيارية من خلق الله — تعالى — وليس لقدرة العبد تأثير فيها .

ومبني مذهبهم أن التلازم بين الأسباب والمسببات تلازم عادي ، ومادام الارتباط عادياً فمن الممكن أن تتخلف الأسباب عن مسبباتها . وقد فرق الأشاعرة بين الأفعال الاضطرارية والاختيارية ، ذلك أن الإنسان يشعر بالقدره علي الثانية دون الأولى ، وهذا يدل علي أن له قدرة يستطيع استخدامها ، وهذه القدرة مسبقة بالإرادة ، وبهذه القدرة يكتسب الإنسان أفعاله ، فـللإنسان إذن كسب فقط ، وهذا الكسب — كما يرى الأشعري — هو مناط التكليف والثواب والعقاب .

ويفسر الكسب عند الأشاعرة بأنه اقتران قدرة العبد بفعل الله ، بمعنى أن الإنسان إذا أراد أن يفعل فعلاً فإن الله — تعالى — يخلق له في هذه اللحظة قدرة علي هذا الفعل ، وهذه الأخيرة هي التي تكتسب للفعل ، لكنها لا تخلقه ، والفعل في هذه الحالة يسمى كسباً للعبد .

ويظن الأشاعرة بذلك أنهم توسطوا بين الجبرية والمعتزلة ^(٣)

(١) سورة التوبة الآية ١٠٥ . (٢) العنيفة في ضوء القرآن الكريم ص ١٧٢ ، ١٧٣

(٢) سورة البقرة الآية ٢٧٧ .

تعقيب :

الحقيقة أن مسألة الكسب التي أدلى بها الأشعري يكتنفها الغموض ، بل ولا تبتعد كثيراً عن مقولة الجبرية .

وقد حاول بعض الأشاعرة تفسير مسألة الكسب واختلفت وجهات نظرهم فيها ، وما زالت المشكلة قائمة ، حتى أن بعض الباحثين يري أنه من الأفضل تفويض علم هذه المشكلة إلى الله — تعالى — ذلك أنها من المسائل العويصة ، التي تبدد الوقت والجهد ^(١)

والذي يريح النفس ، ويطمئن القلب في هذه القضية الشائكة أن الله — تعالى — خالق كل شيء ، وإرادته نافذة في الوجود كله ، فلا يقع في ملكه إلا ما يريد ، وقد منحنا — جل شأنه — حرية الإرادة في أعمالنا والقدرة عليها في إطار إرادته الشاملة وقدرته المطلقة الكاملة ، فعلينا إذن العمل وعدم التعلل بالقدر ، لأنه مغيب عنا ، ونحن به جاهلون ^(٢)

وطالما أن الإنسان لا يطلع علي علم الله — تعالى — وما قدر له في الإزل فإن أعماله التي تصدر عنه تكون عن إرادة وقصد واختيار وحرية ، وحينئذ تقوم عليه الحجة وتبطل المحجة ^(٣)

(١) شرح اتحاف المريد بجوهرة التوحيد ص ٨٠ د/فتحي أحمد عبد الرازق ط الحسين ١٩٩٤ ،

(٢) مناهج البحث الخلفي في الفكر الإسلامي ص ٥١ د/ أحمد عبد الحميد الشاعر ط ١ دار الطباعة المحمدية ،

(٣) العقيدة والأخلاق ص ٥٧ د/ عبد الرحمن بيسار ص ٢١ ، ١٩٧٠ — مصر

الثواب والعقاب

قال صاحب الجوهرة :

فإن يثبنا فبمحض الفضل - وإن يعذب فبمحض العبد

عرفنا فيما سبق أن الله - تعالى - هو المنفرد بالخلق والإيجاد ، وأن إرادته نافذة في الوجود كله ، وإذا كان الأمر كذلك فيجب أن نعتقد بأن إثابة الله - تعالى - للمطيعين هي بمحض فضله ، وأن عقابه للعصاة بمحض عدله الخالص ، وهو وضع الشيء في محله ؛ فالثواب ليس بحق محتوم ولا جزاء مجزوم ، وإنما فضل من الله تعالى ، والعقاب أيضاً لا يجب على الله - تعالى - بل هو العدل منه سبحانه وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة وهو مبني على أصول قرروها وهي أنه سبحانه منفرد بالخلق والإيجاد وأنه لا واجب عليه تعالى ^(١)

أما المعتزلة فيقولون بوجوب الثواب على الله - تعالى - للعبد الطائع ويستدلون على ذلك بأن التكليف أمور شاقة ، وهذه التكليف إذا كانت لا لغرض ، كان صدورها عن الله عبثاً ، والله - سبحانه - منزّه عن العبث وإن كانت لغرض راجع إليه فهو سبحانه منزّه عن الحاجة والانتفاع والتضرر .

وإن كانت التكليف لغرض يرجع إلى العبد ، وكون الغرض تعذيب الإنسان في الآخرة باطلاً قبيحاً ؛ لأنه يتحمل الكثير من المشاق في الدنيا بسبب التكليف - فلم يبق إلا كون الغرض من التكليف هو النفع في الآخرة أي الثواب .

(١) اتحاف للمريد بجوهرة التوحيد ص ١٥١ شرح د/ فتحي أحمد عبد الرازق .

ويرد عليهم بمنع وجوب الغرض ، لأن أفعال الله — تعالى — لا تعلل بالأغراض لأنه تعالى لا يسأل عما يفعل ^(١) أما العقاب فإن المعتزلة يقولون بوجوبه علي الله لكل من مات علي الكبيرة ولم يتب منها .

ويرد علي المعتزلة أن ذلك جهل بالكرم والمروءة والعقل والشرع ، لأن التجاوز والصفح أفضل من العقوبة والانتقام ، وقد حثنا الله علي ذلك في كتابه فقال : " ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور " ^(٢) وقال " وأن تعفو أقرب للتقوى " ^(٣)

وأن العفو والصفح من شيم الكرام ، والعقول تتجه إلي مدح من يتصف بهما .

هذا في الشاهد المتضرر بجناية الآخرين عليه ، أما الحق سبحانه فهو متصف بكل كمال يليق بذاته ، ومن هذه الكمالات: الرحمن والرحيم والحليم والعفو ^(٤).

والذي نريد أن ننتهي إليه هو أن الثواب إنما هو بفضل الله — سبحانه — يعطيه عن اختيار كامل ، لا شائبة فيه لأي وجوب ، حتى ولو كان هذا الوجوب مع الاختيار كما يري المعتزلة ^(٥) .

(١) شرح المواقف للشریف الجرجاني ٣/٣٣٢ ط ١٣١١ هـ .

(٢) سورة الشورى الآية ٤٣ .

(٣) سورة البقرة الآية ١٣٧ .

(٤) الاقتصاد في الاعتقاد للإمام الغزالي ص ١٥٨ ، ١٥٩ — مكتبة الجندي — تحقيق مصطفى أبو العلا

(٥) المنهج الجديد ص ١٠٦ .

إن الإنسان ينقلب في نعم الله — سبحانه — منذ بدء وجوده في دنيا
الناس إلى أن يذهب إلى عالم الخلود .
وعليه أن يشكر ربه بإخلاص العبودية ، ومعرفة ربه حق المعرفة ، وهو
إذ يشكر فإنما يشكر بإقدار الله له وتوفيقه لهذا الشكر ، أي بنعمة جديدة
عليه ، وهكذا تتوالي نعم الله على الإنسان في كل لحظة من لحظات عمره
، وهو إزاء تأدية ما عليه من الحقوق لا يستوجب أي عوض ، فلا يجب
عليه سبحانه أن يثيبه على الشكر ، ذلك أن الوجوب بكل معانيه منتف في
حقه سبحانه ، فهو المتصرف في ملكه كيف يشاء ^(١)

(١) قضايا عقديه ص ٥٨ ، ٥٩ د/ محمد الأنور حامد عيسى ط دار الصفا للطباعة —
مصر — ١٤٠٩ هـ — ١٩٨٨ م .

الصلاح والأصلح

قال صاحب الجوهرة :

وقولهم إن الصلاح واجب زور ما عليه ولجب

أثم يروا إيلاهم الأطفالا وشبهها فحاذر المحالا

في البداية نود أن نشير إلى أن نظرية الصلاح والأصلح تعد من أهم وأبرز القضايا التي تبناها المعتزلة .

ويري بعض الباحثين: أن إيمان المعتزلة بعدالة الله المطلقة وتنزيهه عن الجور والظلم قد ساقهم إلى أن يثيروا قضية من أهم قضايا علم الكلام تتصل بالفعل الخاص بالذات الإلهية نحو البشر ، إنها قضية الصلاح والأصلح ^(١)

ونحن لسنا بصدد الحديث عن هذه النظرية وتفريعاتها لدي المعتزلة ، وإنما غرضنا بطلان لفظ الوجوب علي الله — سبحانه — إذ أن مذهب أهل السنة والجماعة أنه لا يجب علي الله — تعالى — شيء وهذا هو مقصد صاحب الجوهرة .

مذهب المعتزلة :

يري معتزلة بغداد أن الأصلح بمعنى الأوفق في الحكمة والتدبير ، لا بمعنى الأنفع ، والقول بوجوب الأصلح بمعنى الأوفق للحكم والمصالح ، فيجوز له سبحانه وتعالى ترك الأنفع للعبد مراعاة للحكم ^(٢)

(١) للمعتزلة واتجاههم العقلي وأثره في الفكر الإسلامي ص ١٣٨ وما بعدها رسالة دكتوراه في كلية أصول الدين د/ نشأت عبد الجواد ضيف .

(٢) قضايا عقديّة ص ٤٣ نقلاً عن تبصرة الأدلة ص ٧٧٤ رسالة دكتوراه مخطوطة في كلية أصول الدين د/ محمد الأنور حامد عيسى .

أما البصريون فالصلاح عندهم هو النفع ، والنفع عبارة عن اللذة والسرور ، أو ما يؤدي إليهما ، فكل ما علم نفعاً علم صلاحاً ، فيستحيل الصلاح علي من يستحيل عليه النفع ، فلا يقال في الشيء أنه صلاح للجماة والميت ، ولا يستعمل ذلك في القديم سبحانه ، وإنما يضاف الصلاح إلي من يصلح به ^(١)

والأصلح في باب الدين عندهم فعل ما يكون المكلف عنده أقرب إلي أداء ما كلف من الواجبات العقلية ، وقد ذهبوا إلي وجوبه علي الله — تعالى .

مذهب الأشاعرة ^(٢) :

ذهب الأشاعرة إلي عدم وجوب الصلاح والأصلح عليه تعالى، ولهم أدلة علي ذلك من النقل والوجود والمشاهد :

أولاً : الأئمة النقلية :

قال الله تعالى : " ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها " ^(٣)

وقال سبحانه : " فلو شاء لهداكم أجمعين " ^(٤)

وقال عز وجل : " ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً " ^(٥)

وواضح من هذه الآيات السابقة أن الله — سبحانه — قادر علي هداية الناس جميعاً ؛ لكنه لم يشأ ذلك حتى لا يكون الإنسان مجبوراً ، وبذلك يتم الاختيار والابتلاء وتصح المسؤولية ، التي يترتب عليها الثواب والعقاب ^(٦)

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار ٣٥/١٤ .

(٢) المرجع السابق ٣٧/٤ .

(٣) سورة السجدة الآية ١٣ .

(٤) سورة الأنعام الآية ١٤٩ .

(٥) سورة يونس الآية ٩٩ .

(٦) قضايا عقنية ص ٤٤ ، ٤٥

ثانيا : الأدلة المشاهدة في الوجود :

أن من ينظر في أحوال الناس يجد أن أفعال العباد المخلوقة لله — تعالى — فيها الكفر والمعاصي والأمراض والآلام ، والعباد يتضررون بها ، وليس في إيجادها مصلحة لهم ، فلا صلاح ولا أصلح .
 ناهيك بعد ذلك بالكوارث كالزلازل والبراكين والسيول والاعصار المدمرة وغيرها ، والظاهر والمشاهد في هذه الأحداث أنه لا صلاح فيها ولا أصلح .

ولذلك تذكر بعض الكتب إن السبب الذي جعل الإمام الأشعري يتحول من مذهب الاعتزال هو أنه سأل شيخه الجبائي في أحد دروسه قائلاً : ما تقول في ثلاثة أخوة مات أحدهم كبيراً مطيعاً والثاني كبيراً عاصياً والثالث صغيراً ما عاقبتهم ؟

فأجابه الجبائي قائلاً : الطائع من أهل الدرجات والمعاصي أو الكافر من أهل الهلكات .

ومن ثم فالأول يثاب بالجنة والثاني يعاقب بالنار مع التفرقة بين المؤمن المعاصي والكافر . وأما الأخير فهو من أهل النجاة .

فقال الأشعري لأستاذه : ما رأيك لو قال الثالث والأخير يارب لم أمتني صغيراً وما أبقيتني فأطيعك فأدخل الجنة ماذا يقول الرب ؟

فأجاب الجبائي : إن الله يقول له:كنت أعلم أنك لو بقيت لعصيت فكان مصلحتك في أن تموت صغيراً .

قال الأشعري فإذا قال الكافر : ولماذا يا رب لم تراع مصلحتي أنا الآخر فأموت صغيراً وأنت تعلم أنني حين أكبر سأكون كافراً ويكون

مصري جهنم فبهت الجبائي ولم يستطع الرد (١)
وقد بدا واضحاً من خلال هذه القصة عجز الجبائي وتقوق الأشعري
علي أستاذة .

ونحن لسنا بصدد الكشف عن الأسباب التي جعلت الإمام الأشعري
يتحول عن مذهب الاعتزال ، لكن الذي نريد أن نؤكد عليه أن الأصلح
للعباد ليس بواجب — كما يقولون ، وكيف توزن أفعال الله — تعالى —
بالموازن البشرية !!

ثالثاً : الإجماع :

أجمع المسلمون والنصارى واليهود علي ضرورة التوجه إلي الله —
تعالى — بالدعاء .

والأمر لا يخلو إما أن يكون ما يسألونه أعطاهم الله إياه أو لم يعطهم .
فلن كان الذي يسألونه قد أعطاهم إياه ، فدعأؤهم — حينئذ — عبث لا
معني له .

وإن كان لم يعطهم فالأمر لا يخلو إما أن لا يجوز ألا يعطيهم أو يجوز
فإن كان لا يجوز ألا يعطيهم ، بل يجب ، كان منعهم ظلماً ، وإن كان
يجوز ألا يعطيهم فقد بطل مذهب المعتزلة بوجوب الأصلح .

هذا وقد استدل أهل السنة علي بطلان القول بالصلاح والأصلح بأدلة منها ؛
١ — لو وجب علي تعالى رعاية الأصلح للعباد لما خلق الكافر الفقير ؛
المعذب في الدنيا بالفقر والآلام والأسقام وفي الآخرة بالعذاب الأليم
المخلد ، فالأصلح — حينئذ — عدم خلقه أو إمانته صغيراً .

(١) وفيات الأعيان وأنباء أنباء الزمان لابن خلكان ٣٩٨/٣ تحقيق محي الدين عبد
الحميد — النهضة المصرية ج ٢١ — ١٩٦٤ /

٢ - لو وجب علي الله - تعالى - فعل أو ترك لما كان مختاراً ؛ لأن المختار هو الذي إن شاء فعل وإن شاء ترك ، وقد ثبت أن الله متصف بالإرادة والاختيار .

٣ - لو وجب علي الله - تعالى - الصلاح والأصلح لما آلم الأطفال والعجزة ، ولما خلق إبليس وطرده من رحمته ، وتوعده بالخلود في النار هو ومن اتبعه ، فأبي صلاح تحقق لهؤلاء وأمثالهم ^(١) وبعد :

أن المعتزلة بقول بوجوب الصلح والأصلح عليه تعالى قد ارتكبوا خطأ فادحاً ، ومهما كانت لهم من تعليلات وتبريرات إزاء هذه النظرية فنحن لا نتفق معهم في القول بالوجوب علي الله إطلاقاً ، ولا أدري كيف امتدت جرأتهم إلي الذات الإلهية حتى وصلوا إلي هذا الحد ؟

إن الوجوب العقلي لا يمكن تخلفه ، والوجوب الشرعي يلحق صاحبه المزمه إذا تركه ، أي أن الأمرين منقوضان ، إذ الصلاح بالنسبة للأفراد لا يتحقق باضطراد ، هذا إلي أنه لا يجوز أن تلحق المزمة للخالق الأعظم جل جلاله لترك الأصلح ^(٢)

نحن لا ننكر للمعتزلة مواقفهم المشرفة ، بل وتقانيهم في خدمة العقيدة الإسلامية والدفاع عنها ، إلا أن نظريتهم هذه - الصلاح والأصلح - قد جانبها الصواب ، ولم يتفق معهم أحد في هذه النظرية .

وهذا هو ما دعا صاحب الجوهرة أن يرد عليهم قائلاً :

وقولهم إن الصلاح واجب	زور ما عليه واجب
ألم يروا يلامه الأطفال	وشبهها فحانر المحال

(١) للمنهج الجديد ص ١٠٩ . (٢) المعتزلة واتجاههم العقلي ص ٢٤٩ .

الخير والشر

قل صاحب الجوهرة :

والخير كالإسلام وجهل الكفر

وجائز عليه خلق الشر

غرض صاحب الجوهرة من إيراد هذا البيت هو إثبات عموم إرادة الله — تعالى — للخير والشر ؛ لأنه — سبحانه — خالق كل شيء ومبدعه ، فيلزمنا الاعتقاد بأنه يريد لكل شيء ، إذ الخالق لا بد أن يكون مريداً لما هو خالق له (١)

مذهب أهل السنة في الخير والشر :

ذهب أهل السنة إلى أن إرادة الله — تعالى — تتعلق بالممكنات عموماً ، ومن ثم فجميع أفعال العباد الاختيارية مخلوقة لله ، وهي مرادة له ، وكل من الخير والشر واقع بإرادته تعالى — التي تتعلق بجميع الممكنات ولا يلزم من كون الشيء مراداً أن يكون مرضياً عنه ، فقد يريد الله شيئاً ولا يرضي عنه .

وقد بني أهل السنة مذهبهم هذا على ما يأتي :

- ١ — إن الحسن ما حسنه الشرع ، والقبيح ما قبحه الشرع ، والأفعال الاختيارية لا تتصف بالحسن والقبح قبل ورود الشرع .
 - ٢ — التفرقة بين الإرادة والرضا والأمر .
- فالإرادة : تخصص الممكن ببعض ما يجوز عليه من الأمور المتقابلة .
والرضا : قبول الفعل .
والأمر : هو الطلب القائم بالنفس أو اللفظ الدال عليه .

(١) اتحاف المرید ص ١٦٦ شرح د/ فتحي عبد الرازق .

وهذا الأمر قد يكون تكوينياً ، وهو ما يعبر عنه بكن كقوله تعالى : " إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون " (١) وهذا الأمر ملازم للإرادة .

وقد يكون تشريعياً ، وهو يخالف الإرادة ، إذ لا تلازم بينهما ، فقد يجتمعان وقد يرتفعان وقد يوجد واحد منهما (٢) أدلة أهل السنة :

استدل أهل السنة علي مذهبهم بأدلة من الكتاب والسنة منها :

- ١ — قوله تعالى : " فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً كأنما يصعد في السماء " (٣)
- ٢ — قوله صلى الله عليه وسلم : " ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن " (٤)
- ٣ — قوله صلى الله عليه وسلم : " ونؤمن بالأقدار كلها خيرها وشرها حلوها ومرها " (٥)

ومن الأدلة العقلية :

- ١ — أن الله — تعالى — خالق كل شيء ومبدعه ، والخالق لا بد أن يكون مريداً لخلقه ، فإله — تعالى — مريد لكل شيء .
- ٢ — لو كان الشر الواقع في ملك الله غير مراد لله لكان مكرها عليه ، وهذا يعني أنه يقع في ملكه ما لا يريد — تعالى الله — عن ذلك . هذا ويحكى أن إبليس — لعنه الله — تمثل بين يدي الإمام الشافعي —

(١) سورة يس الآية ٨٢ .

(٢) للشرح للجديد ص ١١٥ ، ١١٦ .

(٣) سورة الأنعام الآية ١٢٥ .

(٤) رواه الإمام أحمد .

(٥) سنن ابن ماجه .

رضي الله عنه - وقال : يا إمام ما تقول فيمن خلقتني لما اختار ، واستعملني فيما اختار ، وبعد ذلك إن شاء أدخلني الجنة وإن شاء أدخلني النار أعدل في ذلك أم جار ؟

قال الإمام فنظرت في مسأله فإلهمني الله - تعالى - أن قلت : يا هذا إن كان خلقتك لما تريد أنت فقد ظلمك وإن كان خلقتك لما يريد هو فلا يسأل عما يفعل وهو يسألون .

فاضمحل إيليس وتلاشي ، ثم قال : والله يا شافعي لقد أخرجت بمسألتني هذه سبعين ألف عابد من ديوان العبودية إلى ديوان الزندقة ^(١) ومن الحوادث الطريفة التي دارت بين أحد أقطاب الأشاعرة هو الاسفرايني ، والقاضي عبد الجبار - أحد أعلام المعتزلة البارزين .

قال القاضي عبد الجبار : سبحان من تنزه عن الفحشاء ،

رد الاسفرايني قائلاً : سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما يشاء .

قال القاضي عبد الجبار : أفشاء ربنا أن يعصي ؟

فقال الاسفرايني : أيعصي ربنا قهراً ؟

قال القاضي عبد الجبار : أفرأيت إن منعني الهدى ، وقضي علي بالردى أحسن أم أساء ؟

فرد الاسفرايني : إن كان منعك ما هو لك فقد أساء ، وإن كان منعك ما هو له فيختص برحمته من يشاء ^(٢)

(١) شرح البيجوري علي الجوهرة ص ١٢٥ .

(٢) المنهج الجديد ص ١١٨ .

مذهب المعتزلة :

ذهب المعتزلة إلى أن الله — تعالى — لا يريد الشر سواء وقع أم لم يقع ، والشر إنما يقع بإرادة العباد فقط ، فانه — تعالى — يريد الخير ويحبه سواء وقع أو لم يقع ، ومن هنا فلا تلازم بين إرادة الله — تعالى — ووقوع الفعل ، فهو سبحانه يريد الإيمان من الكافر مع أنه لا يقع منه ، ولا يريد الكفر وإن وقع ، والذي يوصف بالحسن والقبح عند المعتزلة هو أفعال العباد الاختيارية ، أما أفعال الله — تعالى — فلا توصف بحسن ولا بقبح ، فكلها خير وحسن ؛ إذ لا يتعلق بها عقاب أو نم .

وواضح أن المعتزلة يعتمدون في بناء مذهبهم هذا على الحسن والقبح العقليين ، بمعنى أن مدرك حسن الأشياء وقبحها هو العقل والحسن والقبح إذن صفتان من الصفات الذاتية للأشياء ، فالكذب تحية قبح ذاتي ، والصدق فيه حسن ذاتي ، والشرع أمر بفعل الشيء لأنه في ذاته حسن ، ومن هنا كانت وظيفة الشرع هي الإخبار وليس الإثبات (١)

أدلة المعتزلة : استدلل المعتزلة على مذهبهم بما يأتي :

١ — قوله تعالى : " وما الله يريد ظلماً للعباد " (٢)

والآية فيها دلالة على أن الله — تعالى — لا يريد شيئاً من الشر مطلقاً ، ذلك أنه نفى عن نفسه الظلم ، وقد جاءت كلمة الظلم في الآية منكراً ، ومن المعلوم أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم .

٢ — قوله تعالى : " إن الله لا يأمر بالفحشاء " (٣)

والآية الكريمة تنفي أمر الله — سبحانه — بالفحشاء والأمر والإرادة

(١) يراجع : المغني للقاضي عبد الجبار ٢١٦/٦ ، ٢٤٤ ، واتحاف المريد ص ١٦١ .

(٢) سورة غافر الآية ٣١ . (٣) سورة الأعراف الآية ٢٨ .

بمعني واحد ، وإن فنفي الأمر يستلزم نفي الإرادة .

٣ — قوله عز وجل " ولا يرضي لعباده الكفر " (١)

ومعني الآية من وجهة نظر المعتزلة أن الله — تعالى — لا يرضي الكفر لعباده ، والرضا مرادف للإرادة ، فنفي الرضا يستلزم نفي الإرادة .
ومن أدلتهم العقلية :

١ — الكفر غير مأمور به ، وكل ما ليس مأموراً به ليس مراداً ، فالكفر لا يكون مراداً لله — تعالى — والأمر والإرادة بمعنى واحد .

٢ — إن إرادة الشر شر وإرادة القبيح قبيح والله — تعالى — منزّه عن ذلك .

٣ — لو كان الكفر مراداً لكان الكافر بكفره مطيعاً لكن التالي باطل ، لأن الكافر عاص بالإجماع ، فالكفر غير مراد ومثله سائر الشرور والقبائح .

وإن فالشرور والقبائح لا تقع إلا بإرادة العبد ، فإله — تعالى — أراد من الكافر الإيمان وإن لم يقع منه ، ولم يرد منه الكفر وإن وقع منه (٢)
هذا وقد بسط المعتزلة هذه القضية في كتبهم وتناولوها بالشرح والتحليل وكلها تدور حول محاولة بسط المفاهيم البشرية علي مقام الألوهية ولذا فقد أنكر الأشاعرة هذا التصور بناء علي قصور العقل البشري عن إدراك جميع وجوه الحسن ، وجميع وجوه القبح ، وما أبدع هذه الاشارات التي تضمنتها قصة موسى — عليه السلام — مع العبد الصالح .

(١) سورة الزمر الآية ٧ .

(٢) يراجع : الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص ٤٥٩ والشرح الجديد ص ١٢١

فماذا يظن العقل في قتل طفل بريء إلا أن يكون قبيحا القبح كله ؟ لكن هذا القبح الظاهر إذا وضع في إطار الكوائن الخفية انكشف ما فيه من وجوه للحسن لا تخطر علي بال .

إننا في نطاق الجناب الإلهي لا ينبغي لنا أن نحسن بعقولنا ، فقد يكون هذا المستحسن له وجه قبيح خفي ، وكذلك القبح ، فلا ينبغي أن نقبح بعقولنا ، فقد يكون لهذا المستقبح وجه حسن خفي .

ومن هذا المنطلق وقف أهل السنة يقررون عموم إرادته تعالى ، فهو سبحانه خالق كل شيء ولا يقع في ملكه إلا ما يريد ، فأفعال البشر بأسرها — طاعة أو معصية — مرادة له تعالى ، وإرادة الله — سبحانه — شاملة لكل ما هو كائن ، وما تتجه إليه الإرادة بالتخصيص فهو واقع لا محالة .

وبناء على ما سبق فإن أهل السنة يرون أن الإرادة منفصلة عن الأمر وخير دليل على ذلك هو قصة سيدنا إبراهيم — عليه السلام — وولده إسماعيل — عليهما السلام — فإله — تعالى — أمر إبراهيم — عليه السلام — بنبح ابنه ؛ ولكنه لم يرد ذلك منه وقوعاً ، بل كان المراد وقوعاً هو القداء بنبح عظيم .

فهذه القصة تدل دلالة واضحة على انفصال الإرادة عن الأمر . وإذا كانت الإرادة منفصلة عن الأمر فهي أيضاً منفصلة عن الرضا والمحبة (١)

وهذا ما نميل إليه ونرجحه ، ومع هذا فنحن نقدر للمعتزلة وجهة نظرهم في هذه القضية الشائكة ، ذلك أنهم — وإن جانبهم الصواب ألا أنهم يهدفون من وراء مقولتهم هذه التنزيه الخالص للباري — جل شأنه .

(١) هوامش على العقيدة النظامية من ٢٣٧ - ٢٤٥

لكننا في النهاية نستطيع القول بأن عقل الإنسان قاصر — مهما أوتي — في فهم هذه القضية ذلك أنه لا يستطيع أن يحيط بها من جميع جوانبها ، فهناك حقائق كثيرة تخفي عليه فيقف أمامها مندهشاً متعجباً ، وصلى الله إذ يقول :

"وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم" (١)

ويقول سبحانه : "فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً" (٢)

(١) سورة البقرة الآية ٢١٦ .

(٢) سورة النساء الآية ١٩ .

الإيمان بالقضاء والقدر

قلّ صلح الجوهرة :

وبالقضاء كما أتى في الخبر

وواجب إيماننا بالقدر

تعريف القضاء والقدر :

القضاء : إرادة الله - تعالى - للأشياء في الأزل حسب علمه ، وكتابة ذلك في اللوح المحفوظ .

والقدر : إيجاد الله - تعالى - للأشياء وفقاً لعلمه وإرادته .

فالقضاء في الأزل ، والقدر فيما لا يزال ؛ لأن القضاء وجود جميع المخلوقات في اللوح المحفوظ ، والقدر وجودها في أوقاتها التي حددها الحق - تبارك وتعالى - لها بأوصافها ومقاديرها وشروطها ^(١)

حكم الإيمان بالقضاء والقدر :

الإيمان بالقضاء والقدر يعد ركناً من أركان الإيمان ، بدليل ما جاء في حديث جبريل - عليه السلام - حين سأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن الإيمان ، فقال : " أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وتؤمن بالقدر خيره وشره ، قال - أي جبريل - صدقت " ^(٢)

والمقصود من الإيمان بالقضاء والقدر :

١ - التصديق بأن الله - تعالى - عالم بالمخلوقات جميعاً في الأزل ، وما يتعلق بها في المستقبل ، كعلمه بالأزل بأن المرء يباشر الأسباب بإرادته واختياره المحض ، ثم يجازيه علي ما فعل .

(١) عقيدتنا ص ٣٧٨ هناك بعض الاختلافات بين أهل العلم في تعريف القضاء والقدر ، لم أر داعياً لذكرها ، فمعظم هذه التعريفات راجعة في مجملها إلى العلم والإرادة والقدرة .

(٢) مسلم

٢ — التصديق بأن المخلوقات جميعاً وجدت بإرادته ووفق علمه الأزلي ، قال تعالى :

" إنا نحن نحي الموتى ونكتب ما قنموا آثارهم وكل شيء أحصيناه في إمام مبين " (١)

وبناء على ذلك : فإنه لا علاقة بين الإيمان بالقضاء والقدر ، وبين الجبر والاختيار ؛ لأن العلم كاشف عما سيقع (٢)
يقول الإمام الخطابي :

" وقد يحسب كثير من الناس أن معنى القضاء والقدر إجبار الله — سبحانه وتعالى — العبد وقهره على ما قدره وقضاه ، وليس الأمر كما يتوهمونه وإنما معناه : الإخبار عن تقدم علم الله — سبحانه وتعالى — مما يكون من اكتساب العبد ، وصدورها عن تقدير منه ، وخلق لها خيرها وشرها " (٣)

هذا ومن المعلوم أن الدليل على وجوب الإيمان بالقضاء والقدر سمعي ، كما ورد في كثير من الأحاديث الصحيحة ، فمن لم يؤمن بالقضاء والقدر يكفر ؛ لأنه أنكر معلوماً من الدين بالضرورة (٤)

عرض تاريخي لمسألة القضاء والقدر :

مسألة القضاء والقدر تعد من القضايا الشائكة التي شغلت الناس قديماً وحديثاً .

(١) سورة يس الآية ١٢ .

(٢) كبرى اليقينيّات الكونية ص ١٦١ .

(٣) للنووي على صحيح مسلم ١٩٩/١ بها مش ارشاد الساري للقسطلاني .

(٤) للشرح الجديد ص ١٣٠ .

جاء في الحديث الصحيح أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سمع جمعاً من الصحابة يتباحثون في القدر فخرج مغضباً يعرف الغضب في وجهه ، حتى وقف عليهم فقال : " أي قوم ! بهذا ضلت الأمم قبلكم ، ضلت باختلافهم على أنبيائهم وضربهم الكتاب بعضه ببعض ، إن القرآن لم ينزل لتضربوا بعضه ببعض ، ولكن يصدق بعضه بعضاً فما عرفتم فاعملوا به ، وما تشابه عليكم فآمنوا به " (١)

ومن هنا نستطيع القول بأن مسألة القضاء والقدر ليست بحثاً جديداً ، ولكنها مسألة مثارة في القديم والحديث ، بل هي قديمة قدم الإنسان نفسه . والحقيقة أنه بعد أن اتسعت الفتوحات الإسلامية دخل بعض الناس في الإسلام ومع ذلك ظلوا متأثرين بدياناتهم السابقة .

والبعض منهم حاول نشر عقائده الفاسدة في البيئة الإسلامية ، ومن هؤلاء الذين أثاروا الكلام عن قضية القدر في القرن الثاني الهجري هو معبد الجهني ، والذي زعم أن علم الله لا يسبق وجود الأشياء ، وإنما يستأنف بعد حدوثها ، وتبعه في ذلك غيلان الدمشقي ، بل إن هذا الأخير يعد في رأي كتاب الفرق المبشر الحقيقي بمذهب القدر ، وقد صلبه هشام بن عبد الملك على باب دمشق .

وعلى أي حال فإن معبد الجهني وغيلان الدمشقي قد أسسا مدرسة القدرية ، والتي كان شعارها " لا قدر والأمر أنف " أي : أن الإنسان هو الذي يقدر أعمال نفسه ويتوجه إليها بإرادته ثم يوجدها بقدرته .

وقد كان رد الفعل على هذه المدرسة أن قامت مجموعة أخرى قررت أن الإنسان مجبور في كل أفعاله وأنه كالريشة المعلقة في الهواء ، فليس

(١) البخاري

للإنسان — في نظرهم — قدرة ولا إرادة ولا اختيار ، بل هو مجبور في أفعاله .

وينتهي بعض الباحثين إلى أن معاوية بن أبي سفيان حين استقر له الأمر أراد أن يثبت في أذهان الناس أن إمرته على المسلمين إنما كانت بقضاء الله وقدره فأشاع الفكرة وشجع مذهب الجبر (١)

ولقد انقرضت مدرسة الجبرية الخالصة التي أقامها الجهم بن صفوان ، وانتهت كذلك القدرية التي أسسها معبد الجهني ، وكان هذا أمراً حتمياً فرضته طبيعة التطرف التي صبغت بها كلتا الفكرتين ، وجعلهما مما لا يستسيغه العقل المؤمن ، وهكذا انتهت هذه النزعات المتطرفة في هذه القضية (٢)

وظهرت بعد ذلك مدرسة الاعتزال الذين قالوا : إن العبد يخلق أفعاله ويخترعها ، ومع ذلك فهم لا ينفون العلم الأزلي ، فإله — تعالى — عالم بكل ما يكون من أفعال خلقه لا تخفي عليه خافيه ، فلم يزل عالماً بمن سيؤمن وبمن سيكفر ، وهذا القول يخرجهم عن دائرة القدرية الخالصة (٣)

ووقف المحققون من أهل السنة والجماعة موقفاً وسطاً فاخترأوا الرأي الوسط ، الذي يبتعد عن الإفراط والتفريط ، والذي لا يتنافى مع صحة التكليف ومفهوم العدل والحكمة من جهة ، ولا يتنافى مع النصوص الشرعية من جهة أخرى فقالوا : إن أفعال العبد الاختيارية مخلوقة لله —

(١) للتفكير الفلسفي في الإسلام ١٩٧/١ د/ عبد الحليم محمود — للقاهرة ١٩٥٥ .

(٢) دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية ص ٢٦٨ .

(٣) المرجع السابق نفس الصفحة .

تعالى — وليس للعبد تأثير في إيجادها ، وأن الله — تعالى — يخلق فيه قدرة علي أصداد ذلك الفعل للعبد ^(١)

فأفعال العباد مخلوقة لله — تعالى — بالنظر إلي المؤثر الحقيقي ، وهي من جهة أخرى أفعال العباد بالنظر إلي صور الأسباب الظاهرة ، وقد وجهوا إرانتهم إلي فعلها باختيارهم الحر ، وبذلك يتم ابتلاؤهم ، وبذلك أيضاً يصح في العقل وفي العدل أن يترتب علي أفعالهم المدح والثواب أو الذم والعقاب ^(٢)

الاحتجاج بالقدر :

الاحتجاج بالقدر يقصد به: الاعتذار عن الذنب بالقدر ، وذلك لدفع اللوم والمواخذة ، يعني: التصل من المسؤولية ، ودفع استحقاق العقاب واللوم ~~بـ~~ الاحتجاج بالقضاء والقدر بهذا المعني لا يجوز علي الإطلاق ، وهو باطل عقلاً وشرعاً .

وقد رد القرآن الكريم علي أولئك المشركين الذين احتجوا وتعللوا بمشيئة الله — تعالى — في الإشراك ، وفي عبادتهم لغير الله .

قال تعالى : " سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا إن تتبعون إلا الظن وإن أنتم إلا تخرصون . قل فله الحجة البالغة فلو شاء لهداكم أجمعين " ^(٣) وقال تعالى : " وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما عبثنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا ولا حرمنا من دونه من شيء كذلك فعل الذين قبلهم فهل علي الرسل إلا البلاغ المبين ^(٤)

(١) ينظر في ذلك الفرق بين الفرق ص ٢٩٢ . (٣) سورة الأنعام الآية ١٤٩

(٢) العقيدة الإسلامية وأسسها ص ٦٣٨ ن ٦٣٩ . (٤) سورة النحل الآية ٣٥

وقال سبحانه : " وقالوا لو شاء الرحمن ما عبدناهم ما لهم بذلك من علم إن هم إلا يخرصون " (١)

وواضح من الآيات الثلاثة السابقة أن الله — تعالى — لم هؤلاء المحتجين بالقدر ، ذلك أنهم جعلوا الشرك كائناً منهم بمشيئة الله ، فجعلوا مشيئة الله — تعالى — دليل علي رضاه ، ومن هنا رد الله عليهم هذا الزعم وأنكر عليهم هذا الاعتقاد الفاسد ، فلم يذكروا المشيئة علي جهة التوحيد ، وإنما ذكروها معارضين بها لأمره ، دافعين بها لشرعه ، كفعل الجاهل والزنادقة ، إذا أمروا أو نهوا احتجوا بالقدر ، ويشهد لذلك قوله سبحانه " كذلك كذب الذين من قبلهم " فعلم أن مرادهم التكنيب (١)

وقد ورد أنه أتى سارق إلي سيدنا عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — فقال له لم سرقت ؟ قال الرجل : قضى الله علي ، فأمر به فقطعت يده وضرب أسواطاً فقليل له في ذلك ، فقال : القطع للسرقة والجلد للكنب علي الله ، وفي رواية قال سيدنا عمر — رضي الله عنه — " وأنا أقطع يدك بقضاء الله وقدره (٢)

وقد سئل عبد الله بن عمر — رضي الله عنهما — عن أقوام يزنون ويشربون الخمر ويسرقون ويقتلون النفس ويقولون : كان في علم الله ، فقال — رضي الله عنه : إن علم الله لم يحملهم علي فعلها ، حدثني أبي عمر بن الخطاب أنه سمع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يقول : مثل علم الله فيكم كمثل السماء التي أظلتكم والأرض التي أقلتكم فكما لا

(١) سورة الزخرف الآية ٢٠ .

(٢) شرح للطحاوية ١١٨/٢ ، ١١٩ .

(٣) المرجع السابق ص ١١٩ .

تستطيعون الخروج من السماء والأرض كذلك لا تستطيعون الخروج من علم الله ، وكما لا تحملكم السماء والأرض علي الذنوب ، كذلك لا يحملكم علم الله عليها " (١)

إن علم الله نور يكشف وليس قوة تقهر، وليس أيضاً صفة تأثير .
ومن هنا فلا يجوز بحال الاحتجاج بالقضاء والقدر قبل الوقوع في المعصية بحجة أن الله علم بما شيقع من الإنسان ، كذلك أيضاً لا يجوز الاحتجاج بالقضاء والقدر بعد وقوع الإنسان في المعصية من أجل التخلص من تبعاتها والتهرب من المسؤولية ، إذ لو كان الاحتجاج بالقدر مقبولا لقبل من إبليس والعصاة ، ولو كان الأمر كذلك لم يعذب الله أحداً من الخلق لا في الدنيا ولا في الآخرة .

ولو كان الاحتجاج بالقدر مقبولا أيضاً لكان حجة للعبد في فعل المحرمات وترك الواجبات وللزمه أن لا ينكر من يظلمه ويشتمه وينهب ماله ويفسد حريمه ويضرب عنقه ، ويهلك الحرث والنسل ويسعي فساداً في الأرض ، ولو جاز الاحتجاج بالقدر لبطلت الحكمة في العقوبات والحدود ولتعطلت الأوامر والنواهي ، فلا يقطع سارق ولا يقتل قاتل ، ولا يأمر بمعروف ولا ينهي عن منكر ، وللزم أيضاً عدم التفرقة بين المؤمن والكافر قال تعالى " أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالفجار " (٢)

(١) فرق وطبقات المعتزلة ص ٢٩ للقاضي عبد الجبار نقلاً عن المنهج الجديد ص

(٢) سور ص الآية ٢٨ راجع : العقيدة في ضوء القرآن الكريم ص ١٨٠ وما بعدها

الإيمان بالقضاء والقدر والأخذ بالأسباب :

الإيمان بالقضاء والقدر لا ينافي الأخذ بالأسباب ، فالحق — سبحانه وتعالى — أمر عباده بالسعي في شتى مناحي الحياة ، والأخذ بالأسباب ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً .

قال تعالى : " فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور " (١)

وقال سبحانه : " وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " (٢)

وقال جل شأنه : " وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل

ترهبون به عدو الله وعدوكم " (٣)

وأمر الله الإنسان أن لا يلقي بنفسه إلى التهلكة فقال سبحانه : " ولا تلقوا

بأيديكم إلى التهلكة " (٤) وقال عز اسمه : " يا أيها الذين آمنوا خذوا

حذرکم " (٥) وأمره أن يجاهد في سبيل الله فقال : " واجهدوا بأموالكم

وأنفسكم في سبيل الله " (٦)

ومن خلال هذه النصوص القرآنية يتضح لنا أن عقيدة القضاء والقدر

لا تعارض بينها وبين الأخذ بالأسباب من جهاد وكفاح وسعي ومساهمة في

الحياة ، والتخطيط لعمارة الكون وتحقيق السعادة للإنسان .

ولقد حاول أعداء الإسلام — جهلاً بحقائقه — أن يجعلوا من عقيدة

القدر سبباً للتخلف والجمود والاتحلال والضعف الذي تقشي في الأمة

(١) سورة الملك الآية ١٥ .

(٢) سورة التوبة الآية ١٠٥ .

(٣) سورة الأنفال الآية ٦٠ .

(٤) سورة البقرة الآية ٩٥ .

(٥) سورة النساء الآية ٧١ .

(٦) سورة التوبة الآية ٤١ .

الإسلامية في العصور المتأخرة ، لا لشيء إلا الحقد علي الإسلام والكرامية له ، يؤكد هذا قول المستشرق رينان :

" إن الإسلام لا يشجع الجهود العلمية ، بل هو عائق لها بما فيه من اعتقاد للغيبات وخوارق العادات ، وإيمان تام بالقضاء والقدر " (١)

يقول الشيخ محمد عبده :

" اعتقد الإفرنج أنه لا فرق بين الاعتقاد بالقضاء والقدر ، وبين الاعتقاد بمذهب الجبريين ، القائلين بأن الإنسان مجبور محض في جميع أفعاله ، وتوهموا أن المسلمين بعقيدة القضاء يرون أنفسهم كالريشة المعلقة في الهواء تقلبها الريح كيفما تميل .. ومتي رسخ في نفوس قوم أنه لا اختيار لهم في قول ولا عمل ولا حركة ولا سكون ، وإنما جميع ذلك بقوة جابرة وقسرة كاسرة ، فلا ريب تتعطل قواهم ، ويفقدون ثمرة ما وهبهم الله من المدارك والقوي ، ويتمحي من خواطرهم داعية السعي والكسب ، وأجدر بهم بعد ذلك أن يتحولوا من عالم الوجود إلي عالم العدم !!

ثم يقول :

" وهكذا ظلت طائفة من الإفرنج ، وذهب مذهبها كثيرون من ضعاف العقول في المشرق ، ولست أخشى أن أقول : كذب الظان ، وأخطأ الواهم وبطل الزاعم ، وافتروا علي الله والمسلمين كذبا : لا يوجد مسلم في هذا الوقت من سني ، وشيعي ، وإسماعيلي ، وزيدي ، ووهابي ، وخارجي — يري مذهب الجبر المحض ، ويعتقد سلب الاختيار عن نفسه بالمرّة .. بل كل من هذه الطوائف المسلمة يعتقدون بأن لهم جزءاً اختيارياً في أعمالهم ، ويسمي الكسب ، وهو مناط الثواب والعقاب عند جميعهم ، وأنهم محاسبون

(١) العقيدة في ضوء القرآن الكريم ص ١٩٧ .

بما وهبهم الله من هذا الجزء الاختياري ، ومطالبون بامتثال جميع الأوامر الإلهية ، والنواحي الربانية الداعية إلى كل خير ، الهادية إلى كل فلاح وأن هذا النوع من الاختيار هو مورد التكليف الشرعي ، وبه تتم الحكمة والعدل نعم كان بين المسلمين طائفة تسمى (الجبرية) وذهبت إلى أن الإنسان مضطر في جميع أفعاله إضطراراً لا يشوبه اختيار ، وزعمت أنه لا فرق بين أن يحرك الشخص فكه للأكل والمضغ ، وبين أن يتحرك بقبعة البرد عند شدته وقد انقرض أرباب هذه المذاهب في أواخر القرن الرابع من الهجرة ...

الاعتقاد بالقضاء والقدر إذا تجرد من شناعة الجبر يتبعه صفة الجرأة والإقدام ، وخلق الشجاعة والبسالة ، ويبعث على اقتحام المهالك التي ترجف لها قلوب الأسود ، وتتشق منها مرارة النمر هذا الاعتقاد يطبع الأنفس على الثبات ، واحتمال المكاره ، ومقارعة الأحوال ، ويحيلها بحلي الجود والسخاء ، ويدعوها إلى الخروج عن كل ما يعز عليها ، بل يحملها على بذل الأرواح ، والتخلي عن نضرة الحياة .. كل هذا في سبيل الحق ، الذي قد دعاها للاعتقاد بهذه العقيدة (١) إننا نحتاج إلى فهم صحيح لعقيدة القضاء والقدر ، هذا الفهم في غاية الأهمية ؛ لأنه يدفعنا إلى السعي في الأرض وبذل أقصى ما نستطيع من جهد لتحقيق العزة والتمكين والنصر والرفق الفكري والحضاري ، ومن شأن المؤمن أن يتوكل على الله - تعالى - في كل شئونه ، وأن يوقن بأن

(١) نقلاً عن الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي ص ١١٨ - ١٢٢ د/ محمد البهي ط ٩ - مكتبة وهبة ١٤٠١ - ١٩٨١ م .

ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه ، وما أصابه لم يكن ليخطئه .

والتوكل على الله لا ينافي العمل والسعي ، لأنه يكون مع أخذ الأسباب ، أما ترك الأخذ بالأسباب بدعوى التوكل فهو جهل بالشرع وفساد في التفكير (١)

قال تعالى " فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله " (٢) فقد قرن أمره تعالى بالتوكل بالأمر بالمشورة .

ومن النصوص التي تجمع بين التوكل والعمل قوله تعالى حكاية عن نبيه يعقوب : " وقال يا بني لا تدخلوا من باب واحد وادخلوا من أبواب متفرقة وما أغني عنكم من الله من شيء إن الحكم إلا الله عليه توكلت وعليه فليتكول المتوكلون " (٣)

وقد جاء في الحديث الشريف قوله صلى الله عليه وسلم " لو أنكم متوكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطائناً " (٤)

إن عقيدة القضاء والقدر ليست سبباً في التخاذل والضعف — كما يظن بعض الجهلة — بل إنها على العكس من ذلك مصدر القوة والشجاعة والثبات في مواجهة الأعداء ، فقد جاء في الحديث عن عبد الله بن عباس — رضي الله عنهما قال : " كنت خلف النبي — صلى الله عليه وسلم — يوماً فقال : يا غلام إني أعلمك كلمات : احفظ الله يحفظك ، أحفظ الله تجده

(١) للعقيدة في ضوء القرآن الكريم ص ٢٠٠ .

(٢) سورة آل عمران الآية ١٥٩ .

(٣) سورة يوسف الآية ٦٧ .

(٤) رواه الترمذي

تجاهك ، إذا سألت فأسأل الله ، وإذا استعنت فاستعن بالله ، وأعلم أن الأمة
لو اجتمعت علي أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك ،
وإن اجتمعت علي أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله
عليك ، رفعت الأقلام وجفت الصحف ^(١)

(١) رواه الترمذي : وينظر المرجع السابق ص ٢٠٢ .

ثمرة الإيمان بالقضاء والقدر

قضية الإيمان بالقضاء والقدر ترتبط ارتباطاً جوهرياً بقضية توحيد الله — تعالى — كما أنها تتصل اتصالاً وثيقاً بعلم الله الشامل المحيط ، الذي لا يغرب عنه متقال ذرة في السموات ولا في الأرض .

والإيمان بالقضاء والقدر يبين للإنسان أن كل شيء في هذا الوجود إنما يسير وفق حكمة عليا ، فإذا مسه الضر لا يجزع ، وإذا صادفه التوفيق والنجاح لا يفرح ولا يبطر ، وإذا برئ من الجزع عند الإخفاق والفشل ، ومن الفرح والبطر عند النجاح كان — بلا شك — إنساناً سوياً متزاناً ، يبلغ منتهى السمو والرفعة في الحياة ، وهذا معنى قوله تعالى : " ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها إن ذلك على الله يسير . لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم الله لا يحب كل مختال فخور " (١)

والإيمان بالقدر يحرر الإنسان من العبودية للعباد ، فلا تتحني جبهته لأية قوة علي ظهر الأرض ، لأنه يعلم ويؤمن أن الأمر بيد خالق السموات والأرض .

كما أن الإيمان بالقدر أيضا ينزع من الإنسان كل مظهر من مظاهر الجبن والخوف ، وهذا الإيمان يدفع صاحبه إلى أن يقول كلمة الحق ولا يخشى في الله لومة لائم ، ويندفع أيضاً لجهاد الطغاة والكفار والظلمة ، دون أن يحسب لوسائلهم واساليبهم أي حساب ، ولماذا يجبن أو يخاف وهو يعلم أن المقدور نازل لا محالة ، وغير المقدور لن يحقق به أبداً ؟

(١) سورة الحديد الآية ٢٢ ، ٢٣ .

والإيمان بالقدر يحقق للإنسان هدوء الأعصاب وراحة النفس والبدن ،
ومفارقة الهم والحزن ، فلا يتوتر أعصابه ، ولا تتمزق نفسه ، لأنه آوي
إلى ركن شديد وحصن حصين ، فلا يأس علي ماض ولا يؤلمه هم
المستقبل ، فيكون أسعد الناس حالاً وأطيبهم نفساً وأصلحهم بالاً .
وقد شهد بذلك أحد الغربيين ، الذي عاش بين العرب والمسلمين شمال
غرب إفريقيا سبعة أعوام ، تعمق خلالها في دراسة الإسلام إنه " ف . ش
بوللي " حيث جاء في مقال له بعنوان : " عشت في جنة الله " قال فيه :
عشت في جنة الله تعلمت من عرب الصحراء التغلب علي القلق ، فهم —
بوصفهم مسلمين — يؤمنون بالقضاء والقدر ، وقد ساعدهم هذا الإيمان
علي العيش في أمان وأخذ الحياة مأخذاً سهلاً فهم لا يلقون أنفسهم بين
برائن الهم والقلق علي أمر ، إنهم يؤمنون بأن ما قدر يكون ، وأنه لا
يصيب الفرد منهم إلا ما كتبه الله له ، وليس معني هذا أنهم يتواكلون ، أو
يقفون في وجه الكارثة مكتوفي الأيدي كلا " (١)

(١) الإيمان والحياة ص ١٣٦ ، وينظر في هذا الموضوع العقائد الإسلامية للشيخ سيد
سابق ص ٩٤ ، إيماننا الحق بين النظر والدليل ص ٢٧٤ — ٢٧٨ ، الإيمان د/ محمد
نعيم ياسين ص ١٣٦ — ١٤٢ .

رؤية الله - تعالى

قال صلح الجوهرة :

ومنه أن ينظر بالأبصار لكن بلا كيف ولا اتحصار
للمؤمنين إذ بجائز علت هذا وللمختار دنياً ثبتت
معنى الرؤية :

يقول الجرجاني : الرؤية هي المشاهدة بالبصر حيث كان في الدنيا
والآخرة (١)

وفي لسان العرب : رأيت الشيء أبصرته بحاسة البصر ، ورؤية
العين معاينتها للشيء (٢)

هذا هو المعنى اللغوي للرؤية ، أما رؤية الله - تعالى - عند المثبتين
لها فقد اختلف فيها فقل : إنه يحصل للرائي العلم بالله - تعالى - برؤية
العين ، وذلك كما يحدث في المراثيات ؛ ولكن مع ملاحظة التنزيه عن
الكيفية والجهة ، وقيل : إن المراد بها العلم ، وقيل : رؤية المؤمن لله -
تعالى - هو نوع من الكشف والعلم إلا أنه أعم وأوضح من العلم .
وهذا الرأي الأخير هو ما رجحه ابن حجر العسقلاني في كتابه فتح
الباري ، وهو أقرب إلى الصواب (٣) .

(١) التعريفات للجرجاني ص ٩٧ - ط مصطفى الحلبي - ١٩٣٨ .

(٢) لسان العرب مادة رأي .

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام محمد بن حجر العسقلاني ٢٠٤/٢٨
تقديم طه عبد الرؤف سعد - نشر مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٨٠ م .

رأي متكلمي الإسلام في موضوع الرؤية :

بداية نود أن نشير إلى أنه قد أجمع المسلمون على أن المعنى الحسي للرؤية محال على الله - تعالى - يقول الشهرستاني : " لم يصر صائر من أهل القبلة إلى تجويز اتصال أشعة من البصر بذاته - تعالى - أو انطباع شبح يتمثل في الحاسة منه أو انفصال شيء من الرائي والمرئي بهما ، لكن أهل الأصول اختلفوا في أن الرؤية إدراك وراء العلم أم علم مخصوص " (١)

هذا وقد ذهب الأشاعرة والماتريدية إلى جواز رؤيته - تعالى - وهذه الرؤية - عندهم - منزهة عن المكان والجهة والمقابلة وغير ذلك من أمارات الحدوث ، إذ ما يجوز للأجسام استحيل على الباري - سبحانه وتعالى " (٢)

أما المعتزلة فقد ذهبوا إلى إنكار رؤيته تعالى في الآخرة ، واستلوا على ذلك بآيات قرآنية أولوها تأويلاً يتفق مع ما ذهبوا إليه ، ثم إن الرؤية عندهم لا تتعلق إلا بالجسم ، فلا بد لها من مقابلة الرائي والمرئي ، وثبوت مسافة بينهما ، واتصال شعاع بين الرائي والمرئي ، وهذا مستحيل في حق الله - تعالى - كما ذهب أيضاً إلى استحالة الرؤية كل من الخوارج والبخارية والزيدية من الشيعة والإمامية والإباضية (٣)

(١) الملل والنحل للشهرستاني ، صححه الفرد جيوم - نشر مكتبة زهران - مصر .
(٢) انظر : اللمع للأشعري ص ٦١ - ٦٨ ، التوحيد للماتريدي ص ٥٨ - ٨٨ ، أصول الدين للبغدادي ص ٩٧ - ١٠٢ ، الإرشاد للجويني ص ١٦٦ - ١٧٦ .
(٣) انظر رأي المعتزلة في الجزء الرابع للقاضي عبد الجبار المعتزله ، والذي خصصه لهذا الموضوع ، ويراجع رأي الخوارج في مقالات الإسلاميين للأشعري ١٨٩/١ ورأي النجارية

أدلة المثبتين :

استدل الأشاعرة والماتريدية علي جواز رؤية الله - تعالى - في
الأخرة بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة منها :

- ١ - قوله تعالى " وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة " (١) فقد أضيف
النظر إلى الوجه ، الذي هو محله ، كما أن التعبدية بأداة إلى
الصريحة في نظر العين وإخلاء الكلام من قرينة تدل علي خلافه
حقيقة صريحة في أن الله - تعالى - أراد بذلك نظر العين التي
هي في الوجه إلى الرب جل جلاله (٢)
- ٢ - قوله تعالى " للذين أحسنوا الحسنى وزيادة " (٣) والحسنى : الجنة ،
والزيادة : الرؤية كما ثبت بالحديث الصحيح الذي رواه الإمام
مسلم (٤)
- ٣ - قوله تعالى : " لا تتركه الأبصار وهو يدرك الأبصار " (٥) ووجه
الاستدلال بالآية : أن الله سبحانه إنما ذكرها في سياق التمدح ،
ومعلوم أن المدح إنما يكون بالصفات الثبوتية ، ويكون بالنفي إذا
تضمن أمراً وجوبياً كمنحه بنفي السنة والنوم المتضمنين كمال
القيومية ، وبنفي الموت ، الذي يتضمن كمال الحياة ، فالآية تدل

ففي الفرق بين الفرق ص ٢٠٧ ، والزبدية في نفس المرجع أيضا ص ٢٩ - ٣٨ ،
والشيعية الإمامية في كتاب عقائد الإمامية للمظفر ص ٣٦ .

(١) سورة القيامة الآية ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) ضوء الساري إلى معرفة رؤية للباري لشهاب الدين الشافعي ص ٣٠ - ٦٤ .

(٣) سورة يونس الآية ٢٦ .

(٤) شرح الطحاوية ص ١٩٧ .

(٥) سورة الأنعام الآية ١٠٣ .

علي كمال عظمتة سبحانه ، وأنه أكبر من كل شيء ، وأنه يري ، ولكن تعاليه عن التناهي والاتصاف بالحدود والجوانب ، لا يدرك بالأبصار ، ولا يحاط به ، كما قال — جل شأنه " ولا يحيطون به علماً " (١)

٤ — قوله تعالى رداً علي سيدنا موسى : " لن تراني " (٢)

والاستدلال بها من وجوه :

أنه لا يظن بكليم الله موسى — عليه السلام — أن يسأل ما لا يجوز عليه ؛ بل هو من أعظم المحال ، إذ لا يجوز علي أحد من الأنبياء الجهل بشيء من أحكام الألوهية فكيف يجوز للمعتزلي الذي ينكر الرؤية أن يكون أعلم من موسى — عليه السلام — فيما يجب لله — تعالى — ويستحيل عليه ؟ مع أن المقصود من بعثة الأنبياء — عليهم السلام — الدعوة إلي العقائد الحقّة والأعمال الصالحة (٣)

٥ — جاء في الحديث عن أبي هريرة — رضي الله عنه — أن الناس قالوا يا رسول الله : هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ فقال رسول الله صلي الله عليه وسلم — : هل تضارون في القمر ليلة البدر ؟ قالوا : لا يا رسول الله قال : فهل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب ؟ قالوا : لا يا رسول الله قال : فإنكم ترونه كذلك (٤)

(١) سورة طه الآية ١١٠ ، انظر : حادي الأرواح إلي بلاد الأفراح لابن القيم ص

٢٢٨ ط ٤ صبيح — مصر .

(٢) سورة الأعراف الآية ١٤٣ .

(٣) أصول الدين الإسلامي ص ١٥٤ .

(٤) متفق عليه

٦ — روى عن صهيب أنه قال : قرأ رسول الله — صلى الله عليه وسلم — هذه الآية " للذين أحسنوا الحسنى وزيادة " ^(١) قال : إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ، نادي مناد : يا أهل الجنة إن لكم عند الله موعداً ، يريد أن ينجزكموه ، فيقولون : وما هو ؟ ألم يتقل موازيننا ، ويبيض وجوهنا ، ويدخلنا الجنة ، ويجرنا من النار؟ قال فيكشف لهم الحجاب ، فينظرون إليه ، فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه ، وهي الزيادة ^(٢)

هذا وقد أجمع الصحابة والتابعون علي رؤية الله — تعالى — في الآخرة ، وكانوا يبتهلون إلي الله — سبحانه — في طلب لذة النظر إلي وجهه الكريم ، كان ذلك بقرائن من أحوال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال مالك — رضي الله عنه : لما حجب أعداؤه قلم يروه تجلى لأولياؤه حتى رأوه ، ولو لم يرى المؤمنون ربهم يوم القيامة ، لم يعبر الكافرون بالحجاب ، قال تعالى : " كلا إنهم عند ربهم يومئذ لمحجوبون " ^(٣) قال الإمام الشافعي : لما حجب هؤلاء في السخط كان في هذا دليل علي أن أولياءه يرونه في الرضا ^(٤)

أما الدليل العقلي علي جواز الرؤية فكالآتي :

أ — الله — تعالى — موجود ، وكل موجود يصح أن يري ، فالباري — عز وجل يصح أن يري ^(٥)

(١) سورة يونس الآية ٢٦ .

(٢) رواه الترمذي .

(٣) سورة المطففين الآية ١٥ .

(٤) شرح البيجوري علي الجوهرة ص ١٣٠ .

(٥) المرجع السابق ص ١٢٩ .

ب — كما جاز أن يعلم الباري — عز وجل — من غير كيفية وصورة ،
جاز أن يري من غير كيفية ^(١)

أدلة النافين للرؤية ومناقشتها :

من أبرز الفرق التي تقول باستحالة رؤية الباري — تعالى — هم
المعتزلة ، ولهم على ذلك أدلة عقلية وعقلية :

أولاً : الأدلة النقلية ومنها :

١ — قوله سبحانه : " لا تتركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو
اللطيف الخبير ^(٢)

ويري المعتزلة أن الإدراك في الآية هو نفس الرؤية ، ونفي الإدراك
يستلزم نفي الرؤية .

ويبين القاضي عبد الجبار أن وجه الدلالة في الآية على نفي الرؤية أنه
تعالى نفي عن نفسه إدراك البصر ، وهذا تمدح راجع إلى ذاته ، وما كان
نفيه تمدحاً راجعاً إلى ذاته كان إثباته نقصاً ، والنقص لا يجوز في حقه
تعالى بأي حال من الأحوال ^(٣)

وإذا سأل سائل لم قلت يا معشر المعتزلة أن هذه الآية وردت مورد
التمدح ؟ يجيب القاضي قائلاً : " ... لأن السياق يقتضي ذلك ، وكذلك ما
قبلها وما بعدها ؛ لأن جميعه في مدائح الله — تعالى — وغير جائز من
الحكيم أن يأتي بجملة مشتملة على المدح ، ثم يخلطها بما ليس بمدح
البيتة ^(٤)

(١) المسامرة ص ٤٣ .

(٢) سورة الأنعام الآية ١٠٢ .

(٣) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص ٢٢٣ تحقيق د. عبد الكريم عثمان

ط ١ مكتبة وهبة ١٣٨٤ — ١٩٦٥ م . (٤) المرجع السابق ص ٢٣٦ .

لكن أهل السنة يرون أن الآية السابقة ليست دليلاً على نفي الرؤية ؛ بل هي دليل على جوازها ؛ لأن النفي هنا هو نفي الإحاطة ، تلك التي تقتضي الوقوف على الجوانب والحدود ، وكأن معنى الآية حينئذ أنه وإن جاز أن يري ؛ إلا أن الأبصار لا تتركه ولا تحيط به ، وإن فالآية حجة على المعتزلة لا لهم .

٢ — إن الله سبحانه استكر سؤال الرؤية ، وسماه ظمناً وعتواً ، ورتب عليه الأخذ بالصاعقة ، يقول تعالى : " يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتاباً من السماء فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة فأخذتهم الصاعقة بظلمهم " (١)

والشاهد في الآية : أن قوم موسى حينما طلبوا رؤية الله — تعالى — وصفهم سبحانه بالظلم وتوعدهم بالأخذ بالصاعقة .

ويقول تعالى : " وإذ قلتم يا موسى لن نؤمن لك حتى نري الله جهرة فأخذتكم الصاعقة وأنتم تنظرون " (٢) فحينما علقوا إيمانهم على رؤية الله كان جزاؤهم الأخذ بالصاعقة .

ويقول سبحانه : " وقال الذين لا يرجون لقاءنا لولا أنزل علينا الملائكة أو نري ربنا لقد استكبروا في أنفسهم وعتوا عتواً كبيراً " (٣) وإذا كان طلب الرؤية قد ترتب عليه الوصف بالاستكبار والظلم يكون الطلب غير جائز ، وتكون الرؤية إذن مستحيلة .

(١) سورة النساء الآية ١٥٣ .

(٢) سورة البقرة الآية ٥٥ .

(٣) سورة الفرقان الآية ٢١ .

وقد رد عليهم أهل السنة بأن الاستتكار والوصف بالظلم والأخذ بالصاعقة لم يكن لطلبهم الرؤية ، التي هي نوع من الانكشاف ؛ الذي يمنحه الله لمن يشاء ، وإنما كان طلبهم الرؤية تعنتاً واستكباراً ، وعلي الوجه الذي يرون به الأشياء المجسمة المحدودة في الدنيا والمحصورة بالمكان ، فهم لا يعرفون للرؤية إلا المعنى المعهود من المقابلة ووجود المرئي في مكان واتصال الشعاع ...

والذي يؤكد استكبارهم وظلمهم أنهم رأوا آيات كثيرة لنبي الله موسى عليه السلام — ولم يؤمنوا به .

وعليه فإن الاستعظام لأجل طلبهم الرؤية تعنتاً وعناداً لأنهم طلبوا الرؤية في الدنيا قبل أن يخلق الله — تعالى — في أبصارهم ما تقوى به علي رؤيته تعالى ، فإن الاستعظام وترتب الوعيد والذم علي ذلك ، لا علي طلب الرؤية ^(١)

ثانياً : الأدلة العقلية :

من أشهر الأدلة العقلية لدي المعتزلة : أنه تعالى لو كان مرئياً ، لكان مقابلاً للرائي بالضرورة ، فيكون في جهة وحيز .

ورد أهل السنة بأن لزوم الجهة والحيز ممنوع ، إذ الرؤية نوع كشف وعلم للمدرك ، وكقوة يجعلها الله في الرائي ، من غير أن ينقص منه قدر من الإدراك ، ولا يشترط فيها مقابلة المرئي بجهة أو في جهة معها مسافة ، ومن غير إحاطة بمجموع المرئي ^(٢) .

(١) شرح مطالع الأنظار لأصبهاني نقلا عن نظرات في العقيدة الإسلامية ص ١١٧ د/ محمد الأنور حامد عيسى .

(٢) المسامرة بشرح المسامرة لابن أبي الشرف الرضي ص ٤١ ، ٤٣ ، وانظر شرح البيجوري علي الجوهرة ص ١٣٠ ، ١٣١ .

وبعد : فإن — بحث رؤية الله — تعالى — من المباحث التي شغلت مفكري الإسلام حقبة من الزمن ، وكان للمعتزلة الباع الطويل في هذه القضية ، ونحن نقدر الظروف التي دفعتهم إلي ذلك ، ومن الانصاف أن نقول : إن المعتزلة في نفهم للرؤية كانوا — بلا شك — حريصين علي تنزيله الله — تعالى — تنزيها مطلقاً ، هذا بالإضافة إلي أن البيئة الإسلامية في هذا الوقت كانت مفعمة بالتشبيه والتجسيم ، والحق سبحانه وتعالى — منزّه عن ذلك ، إلا أن ما يؤخذ علي المعتزلة أنهم بالغوا في نفي الرؤية مبالغه شديدة لدرجة أن هذا التعصب جعلهم يكفرون من يقول بجواز رؤيته تعالى ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل إن أحدهم قال : إن من ذهب إلي أن الله — تعالى — يري بالأبصار بلا كيف فهو كافر ^(١)

ولا نحري ماذا كان يضير المعتزلة لو أنهم تشددوا في قولهم كما يشاؤون ؟ إلا أنه ما كان لهم أن يجمعوا في النفي للرؤية بين الحائتين : كما أنه من الانصاف أيضاً أن نقول : إن أهل السنة في بحثهم لكيفية الرؤية وطبيعتها كان لديهم العذر ، لأنهم اضطروا اضطراباً للرد علي القائلين بنفي الرؤية مطلقاً ، الذين تمسكوا بالقواعد العقلية الصرفة ، والتي لا تتسق مع الكتاب والسنة .

والحقيقة أن مذهب السلف في هذه القضية الشائكة هو الأولي بالقبول ، وذلك بأن نؤمن بالرؤية في دار القرار للمؤمنين في إطار أن الله — تعالى — ليس كمثله شيء ، ولا علينا بعد ذلك أن نبحث في طبيعة الرؤية أو كيفيتها .

(١) الانتصار في الرد علي ابن الرواندي الملحد ص ٦٧ ، ٦٨ لأبي الحسين الخياط — تحقيق نيجرج — دار الكتب المصرية ، وينظر : المعتزلة واتجاههم الفكري ص ٢١١ .

إن أفهام الناس وعقولهم — مهما بلغت في حدة الذكاء والفهم فهي محدودة ، ولا يمكن أن تقدم رأياً قاطعاً في موضوع كهذا الموضوع ، الذي يتعلق — أساساً — بحقيقة الذات الإلهية ، لذا نجد أن الإمام أبا منصور الماتريدي قد نهج منهج السلف — رضي الله عنهم — حين قرر أن الرؤية لا تكون إلا بالسمع ، وذلك أنها من أحوال يوم القيامة التي اختص الله — تعالى — بعلمها ، فلا نعلم عنها إلا العبارات دون الكيف (١)

نعم : إن المعتمد في إثبات رؤية الباري — سبحانه — هو الدليل السمعي من الكتاب والسنة ؛ لأن الذين اعتمدوا على العقل من المنكرين للرؤية لجأوا إلى تأويل النصوص الواردة في إثباتها تأويلاً يبدو فيه التعنت والتكلف بصورة واضحة ، والذين أوردوا الدليل العقلي للأشعري على صحة الرؤية قد قرنوا هذا الدليل بالشبه والاعتراضات ، وهذه الشبه أوهت بنيان الدليل مما جعل أصحابه أنفسهم يعلنون عدم اطمئنانهم إليه وتمسكهم بالدليل السمعي (٢)

وفي النهاية يمكننا القول بأن الاختلاف في أمر الرؤية ليس بالأمر الخطير الذي يؤدي إلى تمزيق الصفوف طالما أن المثبتين والنافين ينزھو الله تعالى — عن التشبيه والتجسيم — تعالى الله عن ذلك .
فالفريق الذي ينكر الرؤية يريد بإنكارها تنزيه الله تعالى عن الجهة والتجسيم .

(١) التوحيد للإمام أبي منصور الماتريدي ص ٧٧ — ٨٥ — تحقيق د/ فتح الله خليف — دار المشرق — بيروت — ١٩٧٠ .

(٢) للعقيدة في ضوء القرآن ص ٢٠٨ — ٢٠٩ .

والفريق الذي يثبت الرؤية يرى أن النصوص صريحة في إثباتها فأثبتها ، لكنه ينزه الله - تعالى - عن الجهة والتجسيم أيضا ، ومن هنا قال : يرى من غير كيفية ولا إحاطة ، ثم إن الرؤية تكون في الآخرة وأحوال الدنيا وقوانينها مختلفة عن أحوال الدنيا ^(١)

هذا وقد اختلف السلف - رضوان الله عليهم - في وقوع الرؤية في الدنيا للنبي - صلى الله عليه وسلم - فذهب الأكثرون ومنهم صاحب الجوهر - إلى أنها وقعت في الدنيا للنبي - صلى الله عليه وسلم - ليلة الإسراء ، وقد استدلوا على ذلك بما رواه البخاري عن ابن عباس - رضي الله عنهما - بعيني رأسه ، وأيضا قول الإمام أحمد بن حنبل : أنا أقول بحديث ابن عباس بعينه رآه .

وقد أنكر جمع من السلف رؤيته - صلى الله عليه وسلم - لربه وفي مقدمتهم السيدة عائشة - رضي الله عنها - فقد روي البخاري في صحيحه عن مسروق قال : " قلت لعائشة - رضي الله عنها - يا أمتاه هل رأي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ربه ؟

فقالت : لقد قف شعري مما قلت أين أنت من ثلاث من حدثكهن فقد كذب من حدثك أن محمد - صلى الله عليه وسلم - رأي ربه فقد كذب ، ثم قرأت " لا تتركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير ... " ولكنه رأي جبريل عليه السلام - في صورته مرتين " ^(٢)

(١) أصول الدين الإسلامي ص ١٥٩ .

(٢) البخاري (تفسير سورة النجم)

وقد روي مسلم في صحيحه عن أبي ذر - رضي الله عنه - قال :
 سألت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هل رأيت ربك فقال : " نور
 أني أراه " (١)

والأفضل في هذا الموضوع هو التمسك بالنصوص الواردة ، إذ ليس
 هناك دليل قاطع يثبت رؤيته - صلى الله عليه وسلم - لربه في الدنيا ،
 والمعول فيه على آيتي النجم ، والتنازع فيهما ماثور ، والاحتمال لهما
 ممكن (٢)

(١) صحيح مسلم

(٢) شرح للطحاوية ٢٠٨/١ ، ٢٠٩ س.

أهم المراجع

- ١ - القرآن الكريم
- ٢ - الأسماء والصفات للإمام البيهقي - ط دار الكتب العلمية .
- ٣ - الاقتصاد في الاعتقاد للإمام أبي حامد الغزالي تحقيق مصطفى أبو العلا - مكتبة الجندي - مصر .
- ٤ - الإيمان والحياة د/ يوسف القرضاوي - مكتبة وهبة - مصر - ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م
- ٥ - اتحاف المريد بجوهرة التوحيد تحقيق د/ محمود عبد الحكيم عثمان ط القاهرة - ١٩٧٩ م .
- ٦ - إحياء علوم الدين للإمام أبي حامد الغزالي - ط الحلبي - مصر .
- ٧ - أسباب النزول للواحدي - مكتبة المتنبى - القاهرة .
- ٨ - إسلام بلا مذاهب د/ مصطفى الشكعة - الدار المصرية اللبنانية ط ١٠ - ١٩٩٤ م
- ٩ - أساس التقديس في علم الكلام للإمام فخر الدين الرازي ط القاهرة - ١٩٣٥ م .
- ١٠ - أصول الدين الإسلامي د/ قحطان الدوري ، د/ رشدي عليان - دار الفكر - الأردن - ط ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
- ١١ - الجام العوام عن علم الكلام للإمام أبي حامد الغزالي المطبعة المحمودية التجارية - القاهرة ١٣٥٠ هـ - ١٩٣٢ م .
- ١٢ - بحوث في الإلهيات من كتاب المواقف - د/ محمد عمر محمد حسن - ط ١ دار الطباعة المحمدية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- ١٣ - إيضاح الدليل في قطع حجج التعطيل ، محمد إبراهيم بن سعد بن جماعة تحقيق الشيخ وهبي سليمان الألباني - دار التأليف ١٩٩٠ م

١٤ — البداية والنهاية لابن كثير — تحقيق علي نجيب عطوي وآخرين ط
٣ — بيروت — ١٩٨٧ م .

١٥ — التوضيح المفيد علي شرح عبد السلام علي جوهرة التوحيد للشيخ
صالح شرف والشيخ عبد الحميد شقير .

١٦ — توضيحات في العقائد د/ محمد شمس الدين إبراهيم سالم .

١٧ — التفكير الفلسفي في الإسلام د/ عبد الحليم محمود — القاهرة ١٩٥٥

١٨ — التوحيد لأبي منصور الماتريدي — تحقيق د/ فتح الله خليف — دار
المشرق — بيروت ١٩٧٠ م .

١٩ — التعريفات للشريف الجرجاني — ط مصطفى الحلبي — مصر
١٩٣٨ م .

٢٠ — حادي الأرواح إلي بلاد الأفراح ط ٤ — صبيح — مصر ، الخطط
للمقريزي — القاهرة — ١٣٤٢ هـ .

٢١ — دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية د/ عرفان عبد الحميد — ط ٢
دار البشير — الأردن — ١٤١٧ هـ — ١٩٩٧ م .

٢٢ — سر تأخر العرب والمسلمين للشيخ محمد الغزالي ط دار الريان
للتراث — ١٤٠٧ هـ — ١٩٨٧ م .

٢٣ — السلفية رحلة زمنية مباركة د/ محمد سعيد رمضان البوطي ط دار
الفكر — دمشق — ١٩٨٨ م .

٢٤ — شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي تحقيق د/ عبد الرحمن
عميرة — مكتبة المعارف — الرياض ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م .

٢٥ — ضحي الإسلام للأستاذ أحمد أمين — ط ٩ النهضة المصرية .

- ٢٦ - العقائد الإسلامية للشيخ سيد سابق - الفتح للإعلام العربي ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- ٢٧ - العقيدة والأخلاق د/ عبد الرحمن بيصار ط ٢ ١٩٧٠ - مصر .
- ٢٨ - عقيدة المؤمن لأبي بكر الجزائري ط عيسى الحلبي - مصر .
- ٢٩ - العقيدة الإسلامية وأسسها للأستاذ عبد الرحمن حبنكة الميداني - دار القلم - دمشق .
- ٣٠ - العقيدة في ضوء القرآن الكريم د/ صلاح عبد العليم - مكتبة الأزهر ١٩٨٢ م .
- ٣١ - عقيدتنا د/ محمد ربيع الجوهري - ط ٤ ١٤١٨ - ١٩٩٨ م
- ٣٢ - علم الكلام الإسلامي في مواجهه التحديات د/ إبراهيم عبد الشافي إبراهيم - دار الهدى للطباعة - مصر ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
- ٣٣ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، تقديم طه عبد الرؤوف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية - ١٩٨٠ م .
- ٣٤ - في نور العقيدة الإسلامية د/ محمد سيد أحمد المسير ، دار الطباعة المحمدية ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
- ٣٥ - الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ، المطبعة الأدبية - القاهرة ١٣١٧ م
- ٣٦ - قضايا عقيدة د/ محمد الأنور حامد عيسى - دار الصفا للطباعة - مصر - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٣٧ - كبرى اليقينات الكونية د/ محمد سعيد رمضان البوطي دار الفكر - دمشق ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٩ م .
- ٣٨ - معارج السالكين لابن القيم - دار الحديث - مصر .

- ٣٩- المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى للإمام أبي حامد الغزالي - مكتبة الجندي - مصر .
- ٤٠- المعتزلة واتجاههم العقلي واثره في تطور الفكر الإسلامي ، رسالة دكتوراه مخطوطة مقدمة إلى قسم العقيدة في كلية أصول الدين بالقاهرة ١٩٨٤م /د/ نشأت عبد الجواد ضيف .
- ٤١- المنهج الجديد في شرح جوهره التوحيد ، د/ نشأت عبد الجواد ضيف - ط دار الطباعة المحمدية - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- ٤٢- مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - ط النهضة المصرية - ١٩٦٩ م .
- ٤٣- المسيرة للكمال ابن الهمام - مطبعة السعادة - مصر .
- ٤٤- هوامش علي العقيدة النظامية للجويني د/ محمد عبد الفضيل القوصي - ط دار الطباعة المحمدية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤ م .

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٤	أسماء الله الحسنى
٥	دلالة الظواهر على أسماء الله الحسنى
٧	قدم الأسماء والصفات
٧	رأي الأشاعرة
٨	أدلة الأشاعرة على قدم الأسماء
١٠	دليل الأشاعرة على قدم الصفات
١٠	المذهب الثاني : المعتزلة
١٣	اسم الله الأعظم
١٨	أسماء الله — تعالى — وصفاته توقيفية
٢٠	رأي الشرع في الأسماء التي يوهم ظاهرها نقصاً في حقه تعالى
٢٤	النصوص الموهمة للتشبيه
٢٦	منشأ الخلاف بين السلف والخلف
٢٧	أنواع المتشابهات
٢٨	هل هناك حكمة من وجود المتشابه في القرآن الكريم؟
٣١	مذهب السلف
٣٤	أسباب توقف السلف في المتشابهات
٣٨	مذهب الخلف
٤٠	قضية التأويل

الصفحة	الموضوع
٤٧	قضية الكلام الإلهي
٤٩	سبب الخلاف في المسألة
٥٠	قضية القول بخلق القرآن
٥٠	عرض تاريخي موجز للقضية
٥١	فتنة خلق القرآن التي أثارها المعتزلة
٥٣	استغلال الكيد الصليبي للقضية
٥٤	مع صاحب الجوهرة
٥٧	المستحيل في حقه تعالى
٦٤	الجائز في حقه
٦٦	خلق الأفعال الاختيارية
٦٨	التوفيق والخذلان
٧١	الوعد والوعيد
٧٣	السعادة والشقاوة
٧٦	الكسب
٧٩	الثواب والعقاب
٨٢	الصلاح والأصلح
٨٢	مذهب المعتزلة
٨٣	مذهب الأشاعرة
٨٧	الخير والشر
٨٧	مذهب أهل السنة في الخير والشر
٨٨	أدلة أهل السنة
٩٠	مذهب المعتزلة

الصفحة	الموضوع
٩٠	أدلة المعتزلة
٩٤	الإيمان بالقضاء والقدر
٩٤	حكم الإيمان بالقضاء والقدر
٩٥	عرض تاريخي لمسألة القضاء والقدر
٩٨	الاحتجاج بالقدر
١٠١	الإيمان بالقضاء والقدر والأخذ بالأسباب
١٠٦	ثمرة الإيمان بالقضاء والقدر
١٠٨	رؤية الله — تعالى
١٠٩	رأي متكلمي الإسلام في موضوع الرؤية
١١٠	أدلة المثبتين
١١٣	أدلة النافين للرؤية ومناقشتها
١٢٠	المراجع
١٢٤	الفهرس